معاهدات الحماية والصداقة بين الحكومة البريطانية والكيانات السلاطينية والمشيخية

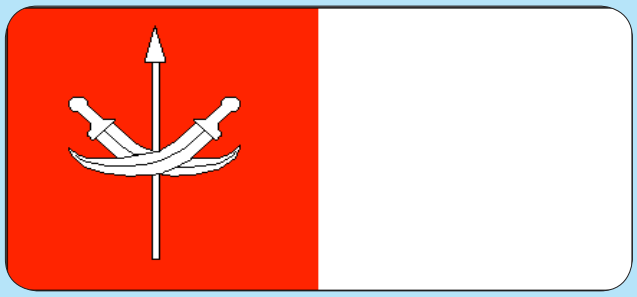

المعاهدة المبرمة بتاريخ 6 سبتمبر 1802م
بين السلطان أحمد عبدالكريم
والسير هوم بوفهام السفير البريطاني

عقدت هذه الاتفاقية بناء على رغبة المركيز ويلسلي أحد أعضاء مجلس الشورى في الدولة البريطانية المنوط به أعمال ممتلكات بريطانيا في الهند الشرقية بواسطة نائبه السير هوم بوفهام مع السلطان أحمد عبدالكريم سلطان لحج بواسطة ممثله الأمير أحمد باصهي لربط وتوطيد علائق الصداقة والوداد وإنشاء وتثبيت المعاملات التجارية بين الطرفين :

اتفق النائبان وتراضيا على وضع الشروط الآتية :

ˆ الشرط الأول

تكون المواصلة التجارية بين الشركة الهندية الشرقية والرعايا البريطانيين المسموح لهم بإجراء المعاملات التجارية من حاكم الهند العام وبين رعايا السلطان أحمد عبدالكريم.

ˆ الشرط الثاني

يقبل السلطان جعل ميناء عدن مفتوحاً لجميع البضائع الواردة على المراكب الإنجليزية وأن يأخذ مكسا (رسما جمركيا) على البضائع والتجارة بنسبة ما هو مدون في قوائم البضائع اثنين في المائة لا زيادة لمدة عشر سنوات، فليس للسلطان ولا لأحد من مأموريه أن يتقاضى أي رسوم أخرى، بصورة رسم مرسى، أو جمرك أو ميزان.

ˆ الشرط الثالث

بعد أن تنقضي العشر سنوات المذكورة يحقُ للسلطان أن يزيد رسومه إلى ثلاثة في المائة وليس لورثته وخلفائه أن يزيدوا ذلك. وإذا حصلت منهم أي مخالفة لهذا الشرط تظل العلاقات الودية والمعاملات التجارية مع الأمة البريطانية، وبناء عليه فإن السلطان يتعهد بأن لا يفرض أي رسوم أخرى، سواء كرسم جمرك، أم مرسى أو ميزان.

ˆ الشرط الرابع

يجري دفع الرسم الجمركي المذكور اثنين في المائة لمدة العشر السنوات المذكورة، ثم الثلاثة في المائة تبعا عقب انتهاء المدة المعينة على جميع البضائع الصادرة من عدن من حاصلات بلاد السلطان أو البلاد المحيطة بها.

ˆ الشرط الخامس

إذا اشترت الشركة المذكورة أو أحد رعايا البريطانيين بضائع من مدينة عدن أو مينائها وكانت هذه البضائع مستوردة من أفريقيا أو الحبشة أو أي بلاد أخرى ليست تابعة للسلطان فليس له عليها أي رسوم باعتبار أن الرسوم الواجبة عليها قد دفعت عند نزولها إلى عدن، ولذلك فإن السلطان يرضى بعدم فرض أي ضرائب جمركية إضافية عليها.

ˆ الشرط السادس

يكون لرعايا بريطانيا ملء الحرية في معاملاتهم التجارية فلا يجبرون على مباشرة أشغالهم بواسطة شخص، أو أشخاص، أو سمسار، أو ترجمان، إلا بمحض إرادتهم – واختيارهم ولهم أن يعملوا بحريتهم من دون أن يكونوا تحت ضغط السلطان.

ˆ الشرط السابع

يحق للرعايا البريطانيين تسليم أموالهم لمن يختارونه من دون أي إكراه سواء كان هؤلاء الرعايا أمراضا، أم أصحاء. وإذا مات شخص منهم تسلم جميع مخلفاته بعد تسديد الديون الثابتة عليه لرعايا السلطان إلى يد والي عدن الذي يرسلها بدوره إلى المصادر المختصة لأجل انتفاع عائلة الهالك وورثته الشرعيين.

ˆ الشرط الثامن

يجب أن يخصص سجل لتدوين أسماء الرعايا البريطانيين القاطنين في عدن وأن تسلم لكل منهم شهادة مسجلة في ديوان القاضي ووالي عدن منعا لكل نزاع أو ادعاء من الأوروبيين، أو الوطنيين، ولا ينال امتياز الشرط السابع من لم يرد اسمه في السجل المذكور.

ˆ الشرط التاسع

تشمل المنافع الناتجة عن الشرط السابع التجار والمسافرين والضباط المعهود إليهم نظارة السفن وبحرية جميع المراكب التي تسافر تحت الراية البريطانية إذا استحصلوا على شهادات من قائد سفينتهم سواء ماتوا بوصية أم بدون وصية.

ˆ الشرط العاشر

يتعهد السلطان بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن ورثته وخلفائه ببذل المساعدة التي في وسعه لتحصيل الديون التي لرعايا الإنجليز في ذمة رعاياه إذا ثبت ذلك لدى القاضي ويحق للقاضي المذكور بعد مرور ثلاث أشهر على تقديم الدعوى إليه أن يأمر بحجز مال المدين وبيعه لمصلحة الدائن. وإذا كان المدين من الرعايا الإنجليز مال له فعلى القاضي سجنه إلى أن يتم بشأنه تدبير ترضى عنه الحكومة الإنجليزية.

ˆ الشرط الحادي عشر

إذا حصل أي نزاع بين رعايا الإنجليز المسجلين، فيلزم أن يرفعوا دعواهم إلى والي عدن ويجري المذكور الأحكام المتبعة في بلاده، ويكون حكمه نافذا في كل دعوى لا تتجاوز قيمتها الألفي ريال، وإذا زاد عن ذلك يمكن الاستئناف لدى حكومة الهند، فإذا لم يرضَ أحد الفريقين بالحكم الصادر يحق للقاضي سجنه بحسب طلب الوالي. والمقصود من ذلك هو تأييد النظام التام، والاتفاق بين الرعايا البريطانيين المسجلينورعايا السلطان.

ˆ الشرط الثاني عشر

تفصل جميع المنازعات بين الرعايا البريطانيين، ورعايا السلطان بموجب القوانين المحلية المقررة.

ˆ الشرط الثالث عشر

رضي السلطان إعطاء الدولة البريطانية بالثمن أرضا غربي المدينة لاستعمالها وللشركة أن تبني فيها بيوتاً وأن تتعهد البقعة عند الاقتضاء. والتزم السلطان بمنع أو عمارة حوالي الدرب لمسافة عشرين ذراعا أمام الدرب وخمسة عشر ذراعا من أي جهة أخرى.

ˆ الشرط الرابع عشر

للبريطانيين الحق بدخول المدينة من أي باب، وبركوب الخيل والبغال والحمير .. الخ، من دون ما أي احتقار أو اعتراض أو إهانة.

ˆ الشرط الخامس عشر

إذا فر شخص من عساكر الدولة أو من رعايا غير المسلمين والتجأ إلى القاضي أو إلى أي أمير من طرف الحكومة وطلب اعتناق الإسلام فعلى القاضي إرسال إفادة رسمية إلى الوالي الذي قد يطلب ذلك الشخص بصفته رعويا بريطانيا وإذا لم يصل له طلب من الوالي بعد مضي ثلاثة أيام من تاريخ الإفادة فللقاضي أو الأمير الحق بأن يعمل بمقتضى رأيه في معاملة الشخص المذكور.

ˆ الشرط السادس عشر

يخصص السلطان بقعة من الأرض مجانا لدفن الرعايا البريطانيين الذين يموتون داخل حدوده، فلا يدفعون سوى نفقات الدفن.

ˆ الشرط السابع عشر

أي مادة خارجة عن هذه المعاهدة يقترحها أحد الطرفين ويتم عليها الاتفاق يجوز اعتبارها ملحقة بهذه المعاهدة. وأن ممثل الدولة البريطانية لعلى استعداد لقبول أي رأي قد يبديه السلطان ولرفعه إلى الجهات العالية المختصة وأن يشتري أي مقدار من البن أو يسلم أي بضائع بريطانية بالأسعار التي يحصل التراضي عليها .تلت هذه الشروط السبعة عشر وحصل عليها التراضي من الطرفين وبناء عليه وضع السلطان ختمه على النص العربي الأصلي ووقع الممثل البريطاني على النقل الإنجليزي على ظهر المركب الحربي (راني) في طريق عدن في اليوم السادس من شهر سبتمبر 1802م ميلادية.

إمضاءات

(هوم برنهام) **(أحمد باصهي)**

المعاهدة المعقودة

بين السلطان محسن فضل العبدلي والكمندر رسمنس
6 ربيع الثاني 1255هـ (1841م)

يتعهد السلطان محسن فضل وأولاده أحمد وعلي وعبدالله وفضل بحماية الفقير والضعيف وسلامة قبائلهم وتأمين الطرق ويتحمل مسؤولية أي عمل قبيح يرتكبه أصحابه ورعاياه في الطرق وبعدم إحداث أي نوع من المقاومة ضد الدولة البريطانية وباعتبار مصلحة الطرفين واحدة.

وعلى الحكومة أن تدفع المعاشات المخصصة للفضلي واليافعي والحوشبي وقبائل الأميري وأن تعطي السلطان محسن فضل وأولاده وخلفاءه ما تناسلوا معاشا قدره ستة آلاف وخمسمائة ريال سنويا ابتداء من شهر ذي القعدة الحرام سنة 1254هجرية، وتعترف الحكومة أن الأراضي الممتدة من المجراد (المطار حاليا) إلى لحج وإلى جميع حدود قبيلة العبادل المعروفة هي تحت حكم وسيطرة السلطان وعند حدوث أي هجوم على لحج أو على قبائل العبادل أو على عدن أو على جنود بريطانيا يكون السلطان محسن والدولة البريطانية يدا واحدة. وإذا دخل أحد رعايا السلطان عدن فعليه الامتثال لقوانين الحكومة البريطانية وعلى الرعايا البريطانيين إطاعة أحكام السلطان في لحج.

ويعفى السلطان وأولاده من العوائد والرسوم عند دخولهم إلى عدن وخروجهم من عدن.

إمضاءات

(السلطان محسن فضل العبدلي) (الكمندر سمنس)

المعاهدة المعقودة

بين السلطان علي محسن العبدلي والكابتن هينس في 14 جمادى الآخرة 1265هـ (1851م)

يشهد السلطان علي محسن بحماية أملاك وأموال ورعايا الإنجليز التي في لحج، ويسمح لرعايا الإنجليز بدخول بلاده للتجارة، أو السياحة وبالقيام بعوائدهم ما عدا حرق جثث الموتى ويتسلم المجرمين من الرعايا الإنجليز لسجنهم في عدن. ورضي بأن يكون خور مكسر الحد الفاصل بين حدود السلطان وحدود الإنجليز، وبأن تحمى الطرق الموصلة إلى عدن بقدر استطاعته. وأن كل ما يمر في عدن للسلطان وعائلته من البضائع وما يمر في بلاد السلطان من بضائع الدولة الإنجليزية معفي من الضرائب ولا يأخذ السلطان على التجارة المارة في بلاده لرعايا الإنجليز رسما أكثر من اثنين في المائة وأن يرغب رعيته في زرع البقول والخضراوات في لحج ويساعد الدولة في كل ما يختص بخير عدن ويصغي بقدر الإمكان لمشورة المعتمد البريطاني في عدن.

يتعهد الكابتن استافورت بتشورت هينس بالنيابة عن حكومة الهند بدفع مبلغ (541) (خمسمائة وواحد وأربعين ريالا نمساويا) شهريا للسلطان علي محسن وخلفائه وورثائه.

إمضاءات

(السلطان علي محسن العبدلي) (الكابتن هينس)

اتفاقية الصبيحة

معاهدة بين السلطان فضل بن علي بن محسن العبدلي والجنرال فرانسيس لاك عقدت في 5 مارس سنة 1881م الموافق 7 جمادى الآخرة 1298هـ

لزيادة إثبات الصداقة الكائنة بين الدولة البريطانية العظمى، والسلطان فضل بن علي بن محسن فضل العبدلي سلطان لحج الحالي بمعاونة عمه السلطان محمد محسن وغيره من أولاد المرحوم محسن فضل لزيادة القوة والسطوة والعظمة للعبادل.

أبرم الجنرال فرانسيس لاك والي عدن المفوض من الدولة البريطانية هذه المعاهدة مع المذكور فضل بن علي محسن فضل العبدلي سلطان لحج، بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن كافة سلاطين العبادل وورثائهم. وقد اعترفت هذه المعاهدة بتعميم سلطته ونفوذه على جميع بلاد الصبيحة، ومن جملتهم : المناصرة، والمخاديم، والرجعية والدينية الذين يتناولون معاشات من الحكومة البريطانية وقد استثنيت الحدود والقبائل المتبقية حاليا بالدولة العثمانية.

وتأكيدا للغرض المذكور أعلاه يتعهد السلطان فضل بن علي محسن فضل بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن ورثائه وخلفائه بالمحافظة على الشروط الآتية :

أولاً : حال توقيع السلطان فضل بن علي محسن فضل العبدلي المذكور على هذه المعاهدة يرضى بأن يكون مخاطبا عن كل ما يحصل من أعمال النهب والتعدي من أي نوع كان من الأصابح ويلتزم بإرجاع المنهوبات بعينها أو بالتعويض عن الأموال والأرواح والجراحات .. الخ.

ثانيا : يلتزم سلاطين العبادل بعدم عقد أي معاهدة من أي نوع كانت مع أية دولة أخرى لبيع أو رهن أو إيجار أو هبة على قسم كان من البلاد التي هي الآن والتي ستكون في المستقبل تحت حكم سلطان العبادل بدون رضا الدولة الإنجليزية.

ثالثا : أن لا تبنى قلاع أو عمارات أخرى على ساحل البحر بدون رخصة والي عدن.

رابعا : ليس لسلطان العبادل أخذ أي مكس (رسم جمركي) حادث على الأموال المارة في حدود الأصابح إلى عدن، وليس لأحد من قبائل الأصابح الحق في أخذ أي مكس من الأموال لنفسه.

خامسا : إذا أجرم أحد أو جماعة من الأصابح في الطرق وعجز السلطان العبدلي عن إرجاع ما نهبوه لالتجائهم في حدود الدولة التركية فليس على السلطان مسؤولية إذا هو عمل جهده للقبض على الغريم وإرجاع المنهوب. وما دام السلطان العبدلي محافظا على الشروط المذكورة أعلاه تلتزم الدولة البريطانية بأن تكفل إجراء التدابير والامتيازات الآتية :

1 . تدفع المشاهرات التي تسلم الآن إلى المخدومي والمنصوري والرجاعي والديني لسلطان العبادل.

2 . ليس للأصابح الحق بالدخول إلى عدن ضيوفا على الحكومة البريطانية إلا إذا استحصلوا على توصيات من سلطان لحج لأجل ذلك.

3 . يلتزم سعادة الوالي أن يمنع السلطان علي بن مانع الحوشبي عن تحويل طريق القوافل عن طريقهم المعتادة التي تمر في الحوطة وضمن حدود العبادل.

عقدت هذه الاتفاقية وصار التراضي عليها في 5 مارس 1881م، الموافق 7 جمادى الآخرة 1298هـ.

إمضاءات

محمد محسن عن نفسه وبالنيابة عن السلطان
فضل بن علي محسن سلطان لحج
أحمد بن علي محسن
أحمد فضل محسن
السيد عمر حسين قاضي لحج

الجنرال فرانسيس لاك والي عدن
ولش معاون والي عدن
ريبون نائب الملك شارلس جراند
نائب الحكومة في لندن

المعاهدة المعقودة

7 مارس 1849م بين السلطان فضل بن علي محسن فضل العبدلي سلطان لحج والجنرال فرانسيس لاك والي عدن

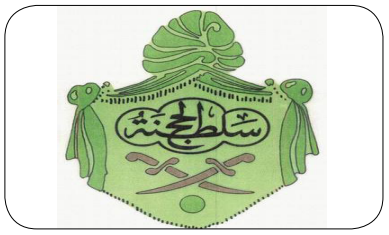

حيث أنّه في المعاهدة المعقودة بتاريخ 7 مارس 1839م ميلادية بين استافورد بنسوت هاينس قبطان في البحرية الهندية، والوكيل السياسي في عدن بالنيابة عن حكومة الهند، والسلطان علي محسن بالأصالة عن نفسه والنيابة عن ورثائه (وخلفائه) حصل التراضي بينهما آنئذ على أن قنطرة خور مكسر والميدان الذي في وسطه وجبال عدن أي جبل الحديد هي ملك الدولة شمالا. وحيث أن مبلغ خمسمائة وواحد وأربعين ريالا بموجب المعاهدة السابقة تسلم شهريا للسلطان علي محسن فضل وأن المذكور وورثاءه وخلفاءه ما داموا محافظين على الإخلاص والصدق والوداد نحو الدولة البريطانية ومتمسكين بشروط المعاهدة آنفة الذكر، وحيث أن السلطان فضل بن علي محسن بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أعمامه وورثائه وخلفائه قد ارتضوا أن يبيعوا إلى الدولة البريطانية بمبلغ قدره خمسة وعشرون ألف ريال (مع زيادة مبلغ ألف ومائة ريال شهريا على المبلغ السابق المخصص لهم شهريا) وقدره خمسمائة وواحد وأربعون ريالا، فيصبح جملة المبلغ المخصص شهريا ألفًا وستمائة وواحدًا وأربعين ريالا شهريا، ستمائة ريال منها مقابل محصول الماء، (وخمسمائة ريال محصول الملح) جميع الأراضي الممتدة إلى شمال جزيرة عدن يحدها خط يبدأ من ساحل البحر ميلا واحدا مع خمسة أقسام من ستة عشر قسما من الميل شرقا من شمال آخر جسر خور مكسر، ويمتد من شمال شرقي الشمال سبعة أميال وربع إلى طرف خط الساحل. ومن هذا المكان يمتد الحد من البحر إلى جهة الغرب مسافة ثلاثة أميال وربع إلى مكان قريب من العماد. ومن هذا المحل بعد ما يمر الحد في وسط الصرف الخيالي بميل واحد من جهة الشمال عن مكان حولي الشيخ عثمان يمتد إلى العلامة التي على جانب وادي تبن الكائنة على بعد مسافة ميل من جهة البر ويمتد الحد من هذه العلامة إلى جنوبي غربي الجنوب بحرا.

البند الأول : هذا مما يثبت أن السلطان فضل بن علي محسن فضل المذكور بموجب شروط هذه المعاهدة وبسبب الخمسة والعشرين ألف ريال التي قد سلمت له وبزيادة المعاش الشهري بمبلغ ألف ومائة ريال التي رضيت الحكومة بتسليمها له وذلك له ولأعمامه وورثائه وورثائهم وخلفائه وخلفائهم يعطي ويثبت تملك الدولة البريطانية لجميع أقسام تلك البلدة المحددة أعلاه التي ستبقى بيد الدولة البريطانية، مؤيدا كقسم من أراضيها، والمذكور السلطان فضل بن علي محسن يربط نفسه وأعمامه وورثاءه وورثاءهم وخلفاءه وخلفاءهم بأن لا يقيموا أية دعوى من الآن فصاعدا على الأرض المذكورة أو على أي محصول يحصل منها.

البند الثاني : وإن الجنرال فرانسيس لاك المذكور مفوض تفويضا تاما بأن يتعهد بعهد الله باسم سعادة والي الهند والمجلس العالي أن للسلطان فضل بن علي محسن المذكور وورثائه وخلفائه مبلغا وقدره ألف وستمائة وواحد وأربعون ريالا شهريا المجملة كما هو مذكور أعلاه.

البند الثالث : السلطان فضل بن علي محسن فضل المذكور من جهة والجنرال فرانسيس لاك والي عدن من جهة أخرى مفوضان تفويضا تاما بإشهار أن المعاهدة الموقعة في 7 مارس سنة 1867م، والمتعلقة بالمقيم الذي بين الشيخ عثمان وعدن من السلطان فضل محسن فضل من جهة واللفتنانت كولونيل مويوذر والي عدن من الجهة الأخرى قد أصبحت باطلة وملغية.

البند الرابع : يظل لسلطان لحج الحق في أخذ الرسوم الجمركية على الأموال الداخلة إلى عدن من جهة البر، كما كان ويستمر في تحصيل ذلك داخل حدود الدولة البريطانية كما هو منصوص عليه في المعاهدة الموقعة عام 1841م.

البند الخامس : إذا فر أحد من جنود السلطان إلى حدود الدولة البريطانية وطلبه السلطان فعلى الوالي تسليمه إياه. وإذا فر أحد من رعايا السلطان بعد ارتكابه جرما شنيعا اعتادت الدولة البريطانية على تسليم أمثالهم من المجرمين الملتجئين إذا كانوا في الشيخ عثمان، أو العماد أو عدن فيكون تسليمهم عند طلب هذا عندما يتحقق من ارتكابهم الجرم، ويتعهد السلطان بإرجاع جنود الدولة البريطانية، أو رعاياها الفارين من عدن وتوابعها إلى لحج، ونواحيها إذا طلب منه الوالي ذلك.

البند السادس : إذا احتاج الوالي لإدخال أحد من العبادل في خدمة الحكومة فيلزم أن يكون ذلك بمعرفة السلطان وإذا استقال أحد هؤلاء العبادل، أو طردوا من الخدمة، وأراد الوالي تعيين غيرهم من العبادل بدلا عنهم فيلزم أن يكون ذلك بعلم السلطان.

البند السابع : تكون حدود السلطان فضل بن علي محسن فضل المذكور وورثائه وخلفائه من الآن فصاعدا تحت حماية الدولة البريطانية كما هي الآن.

حررت هذه المعاهدة في الشيخ عثمان في 6 فبراير سنة 1882م، الموافق ربيع الأول 1299هـ.

بحضور

أمضاء : فضل بن علي محسن فضل سلطان لحج وتوابعها –
ميجر هنتر مساعد والي عدن
إمضاء : فرانسيس لاك ميجر جنرال والي عدن – عمر حسين بن محمد قاضي لحج
إمضاء : ريبون نائب جلالة الملك وحاكم الهند العام.

معاهدة مع سلطان العوالق السفلى بتاريخ 30 مارس سنة 1871 ميلادية

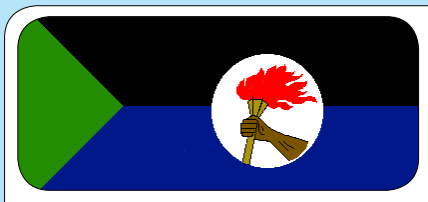

إن سبب كتابة هذه الأسطر هو كما يلي :

بما أنّه في 14 أكتوبر 1855 ميلادية الموافق 2 صفر 1272هجرية عقدت معاهدة بين السلطان منصر بن عبدالله بن مهدي العولقي والسلطان أبوبكر بن عبدالله بن مهدي العولقي من جهة والجنرال وليم ماركوس كوغلان والي عدن بالنيابة عن الحكومة البريطانية من جهة أخرى لمنع الاتجار بالرقيق مع أفريقيا – وبما أنه من المستحسن زيادة وتقوية الصداقة الكائنة الآن بين الطرفين، فنحن الموقعون أسماؤنا أدناه نصادق على الاتفاقية المذكورة أعلاه ونوافق بالإضافة إلى الشروط المدرجة أدناه :

المادة الأولى / تستمر الصداقة والسلم والطمأنينة بيننا وبين الدولة البريطانية وحلفائها.

المادة الثانية / من المتوجب علينا إبقاء الطرقات داخل بلادنا والممتدة منها على البحر في حالة سلم وأمان.

المادة الثالثة / إذا تحطم أي مركب خاص بالحكومة البريطانية أو بأحد رعاياها، أو بحكومة أي دولة أخرى، أو بأحد رعاياها على شواطئنا فمن واجبنا حمايته وإسداء المساعدة اللازمة لبحارته وركابه ومعاملتهم بالحسنى.

المادة الرابعة / ومن المفروض علينا إيصال البحارة والركاب إلى عدن بالسلامة مع كل الحوائج التي معهم والتي تخصهم وسيعود أمر إعطائنا المكافأة اللازمة على أتعابنا إلى الحكومة البريطانية.

المادة الخامسة/ إذا فر أي نفر من بحارة أي مركب راس في ميناء عدن أو جوارها، أو من جنود حامية عدن والتجأ إلى بِلادنا فعلينا إيصاله سالما على عدن وتسليمه إلى السلطات المختصة لتتخذ الإجراءات اللازمة بحقه.

المادة السادسة/ إنني أعتبر نفسي وخلفائي وورثائي وكافة أفراد قبائلي وعشيرتي مرتبطين بمواد هذه الاتفاقية التي عقدتها بالنيابة عنهم مع الحكومة البريطانية.

حررت في عدن في 30 مايو 1871 ميلادية الموافق 11 ربيع الأول 1288 هجرية.

ختم السلطان أبوبكر بن عبدالله بن مهدي العولقي

إمضاء : س . دبليو . ترمنهير والي عدن
إمضاء : مايو
أبرمها سعادة نائب الملك وحاكم الهند العام في كلكتا في 11 ديسمبر 1871
إمضاء : س . دبليو . إيتشون
سكرتير حكومة الهند

معاهدة مع جمعدار الشحر والمكلا
26 يوليو 1882م

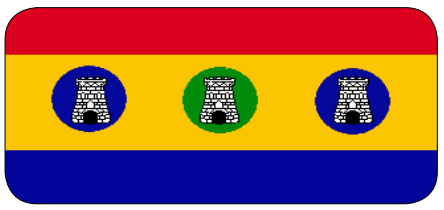

عقدت هذه الاتفاقية بين الحكومة البريطانية الممثلة في شخص الجنرال جايمس بلار والي (عدن) من جهة، وعبدالله بن عمر بن عوض القعيطي، بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أخيه عوض بن عمر من الجهة الثانية.

بما أن عبدالله بن عمر بن عوض القعيطي وأخاه عوض بن عمر تمكنا بواسطة المساعدة المقدمة لهما من الحكومة البريطانية من الاستيلاء على مرفأي بروم والمكلا في شهر أكتوبر 1881م، وعلى الأراضي التي كان يحتلها النقيب عمر بن صالح الكسادي وبما أن الحكومة البريطانية قد أسندت إليهما مساعدات ومننًا أخرى، وبما أن الحكومة البريطانية قد وافقت على تخصيص معاش سنوي قدره 360 ريالاً سنويا لعبد الله بن عمر المذكور وأخيه عوض بن عمر وخلفائهما وورثتهما.

فليكن معلوما أن الطرفين المذكورين أعلاه قد اتفقا على ما يأتي :

المادة الأولى

يتعهد عبدالله بن عمر بن عوض القعيطي المذكور بالأصالة عن نفسه، وبالنيابة عن أخيه وخلفائه وورثته وخلفائهم وورثتهم بأن لا يسلم أو يبيع أو يرهن أو يؤجر أو يعطي أو يتصرف بأي طريقة كانت بممتلكاته في الشحر والمكلا، وبروم وملحقاتها الواقعة على الشاطئ الحضرمي من بلاد العرب، أو بأي جزء من هذه الممتلكات والأراضي، وأن لا يتنازل عنها كليًا أو جزئيا إلى أي دولة أو شخص، عدا الحكومة البريطانية وأن لا يخضع لأي دولة أجنبية قبل الحصول على موافقة الحكومة البريطانية.

المادة الثانية

بما أن الممتلكات والأراضي التي كانت سابقا في قبضة النقيب عمر بن صالح الكسادي في المكلا قد انتقلت إلى يد عبدالله بن عمر بن عوض القعيطي، وبما أن عبدالله بن عمر بن عوض القعيطي المذكور قد دفع مائة ألف ريال للوالي في عدن لقاء نفقات النقيب عمر بن صالح الكسادي المذكور، فإن هذا المبلغ سيصرف بنظر الوالي في عدن بالنيابة عن النقيب عمر بن صالح الكسادي المذكور.

المادة الثالثة

وإن عبدالله بن عمر بن عوض القعيطي بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أخيه عوض بن عمر وورثتهما وخلفائهما وورثائهم وخلفائهم، قد ارتضوا ووافقوا على إتباع نصيحة ورغبات الحكومة البريطانية في كل الأمور المتعلقة بمعاملاته مع الرؤساء المجاورين ومع الدول الأجنبية.

المادة الرابعة

وطالما أن عبدالله بن عمر بن عوض القعيطي وأخاه المذكور وورثائهم وخلفائهم متمسكون ومحافظون على الشروط المذكورة فستدفع الحكومة البريطانية لعبدالله بن عمر المذكور وأخيه وورثائهم وخلفائهم معاشا سنويا قدره 360 ريالا، وتجرى أول دفعة في أول يوم من أبريل القادم.

حررت في المكلا في 29 مارس 1882 ميلادية الموافق 12 رجب 1299 هجرية.

إمضاء : جايمس بلار والي عدن إمضاء : عبدالله بن عمر بن عوض القعيطي جمعدار المكلا والشحر
الشهود
س . دبليو اتش سيلي صالح محمد
توقيع ريبون – نائب الملك وحاكم الهند العام
صادق على هذه الاتفاقية سعادة نائب الملك وحاكم الهند العام في سملا في 26 يوليو 1882 ميلادية.
الإمضاء – س . جرانت

معاهدة الحماية على سقطرة وملحقاتها
23 أبريل 1886م
بين الجنرال هوغ وعلي بن عبدالله بن سالم بن سعد بن عقرير

إن الحكومة البريطانية وعلي بن عبدالله بن سالم بن سعد بن عقرير، سلطان سقطرة وملحقاتها رغبة منها في المحافظة وتقوية العلاقات السلمية والودية الكائنة بينهما.

كانت الحكومة البريطانية قد سعت وعينت الجنرال إي . جي . إف . هوغ والي عدن لعقد معاهدة لهذا الغرض.

وأن الجنرال إي . جي . إف . هوغ المذكور والسلطان علي بن عبدالله بن سالم بن سعد بن عقرير الآنف الذكر قد اتفقا وعقدا المعاهدة التالية :

المادة الأولى

إن الحكومة البريطانية نزولاً على الرغبة التي أبداها السلطان الموقع اسمه أدناه علي بن عبدالله بن سالم بن سعد بن عقرير، تتعهد بوضع جزيرة سقطرة وملحقاتها الكائنة تحت سلطة المذكور وداخل حدوده تحت حماية جلالة الملكة الإمبراطورة.

المادة الثانية

يوافق السلطان علي بن عبدالله بن سالم بن سعد بن عقرير المذكور أعلاه ويعد بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقاربه وورثائه وخلفائه بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة أو اتفاقية أو معاهدة مع أي دولة أو حكومة أجنبية إلا بعد إطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك وأوعد إضافة إلى ذلك بإعطاء إنذار فوري لوالي عدن أو لأي ضابط بريطاني آخر عن أية محاولة من أية دولة للتعرض لجزيرة سقطرة وملحقاتها.

المادة الثالثة

يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعارا بذلك لقد وقع عليها وختمها الأشخاص المختصون وذلك في (قشن) في 23 أبريل 1886م.

الإمضاء : شاس – دبليو – إتش سيلي المساعد الثاني بالنيابة عن الجنرال إي . جي . إف . هوغ والي عدن.
بصمة السلطان علي ابن عبدالله بن سالم بن عقرير سلطان سقطرة وملحقاتها.
الشهود : محمد صالح جعفر – السلطان سالم بن أحمد بن سعد بن عقرير – سعد ابن مبارك قاضي (قشن) – محمد بن سعد قاضي قلونسية وسقطرة.

اتفاقية مع أمير الضالع
2 أكتوبر 1880م الموافق 27 شوال سنة 1297 هجرية

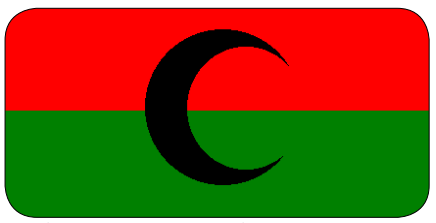

أنا الأمير علي مقبل الضالعي أوافق وأتعهد بمحض إرادتي، وبالأصالة عن نفسي، وبالنيابة عن ورثائي، وخلفائي بالمحافظة على الأمن والسلام، وعلى الصداقة الأدبية مع الحكومة البريطانية الجليلة،

وبإبقاء كل الطرقات المؤدية إلى عدن، والمارة في بلادي مفتوحة وآمنة، وبحماية المساكين والضعفاء المسافرين عليها، وأن أتحمل مسؤولية الاعتداءات والأخطار التي يرتكبها أهل (ردفان) وحالمين وكافة القبائل التابعة لي – وإنني سأعمل جهد المستطاع للمحافظة على أمان الطرق.

ولقاء ذلك تدفع لي الحكومة البريطانية العليا مبلغ 50 ريالا سنويا على دفعتين، أي 25 ريالا في كل ستة أشهر وتستمر هذه الدفعات جيلا بعد جيل وإذا ذهبت أنا أو أحد أولادي أو أقربائي أو مشايخي وعقالي إلى عدن أو عدت منها فيلزم الحكومة إظهار الاحترام والإكرام اللائقين بمركزنا ومكانتنا والله خير الشاهدين.

حررت في عدن في 2 أكتوبر سنة 1880 الموافق 27 شوال 1297هجرية

ختم علي مقبل
إمضاء – جي أرجود فلو مساعد الوالي

اتفاقية شراء أرض من شيخ العقارب

عقدت هذه الاتفاقية في 15 يوليو 1888 ميلادية الموافق 5 ذو القعدة 1305 هجرية بين الشيخ عبدالله باحيدرة مهدي شيخ العقارب من جهة والجنرال هوغ والي عدن بالنيابة عن حكومة الهند من جهة أخرى.

بما أن هناك قطعة من الأرض تخص الشيخ عبدالله باحيدرة مهدي المذكور واقعة بين قرية الحسوة وعدن الصغيرة وبندر فقم تحتاجها حكومة الهند لتأمين نفوذ السلطة البريطانية على طول شاطئ ميناء عدن ولأسباب أخرى،

وبما أن الشيخ عبدالله باحيدرة مهدي الآنف الذكر قد وافق على بيع الأرض المذكورة لحكومة الهند بمبلغ ألفي روبية فهذه شهادة بأنه طبقا لشروط الاتفاقية وبناء على تسلم الشيخ المذكور الألفي روبية من حكومة الهند وإقراره بذلك فإنه يسلم لحكومة الهند قطعة الأرض المحددة أدناه بكاملها :

قطعة من الأرض عرضها نصف ميل وتمتد على محاذاة الشاطئ من وادي تبن غربا فتقطع عدن الصغيرة إلى بندر فقم ويمكن تحديدها بخطى بدءا من العامود الثاني من عواميد الحدود التي على الشاطئ والتي تفصل الأراضي البريطانية عن الأراضي العقربية الآن. ذلك العامود الذي يبعد نحو نصف ميل من الشاطئ ثم يجري محاذيا للشاطئ باتجاه غربي فيقطع الحد البريطاني في عدن الصغيرة على مسافة نصف ميل ويلتقي بشاطئ بندر فقم على مسافة نصف ميل من الحدود البريطانية في عدن الصغيرة.

أما القطعة المباعة لحكومة الهند فيحدها :

شمالا بلاد العقارب

جنوبا البحر والأراضي البريطانية في عدن الصغيرة. شرقا الأراضي البريطانية. غربا بحر بندر فقم.

ويلزم قياس القطعة المذكورة البالغ عرضها نصف ميل من أقصى حدود المياه (الجزر) وتحتوي على كل الشواطئ والخلجان والبنادر الكائنة من جهة البحر.

ويحقُ بعد الآن أن تمتلك حكومة الهند هذه القطعة من الأرض على الدوام بدون أي معارضة أو إدعاء أو طلب من الشيخ عبدالله باحيدرة مهدي المذكور أو ورثائه أو خلفائه أو إحدى قبائله أو أي شخص أو أشخاص آخرين على الإطلاق.

وإثباتا لما تقدم وضع كل من الطرفين المتعاقدين إمضاء وختمه في التاريخ المدون أعلاه ..

إمضاء : إي . جي . إف هوف – والي عدن
إمضاء : عبدالله باحيدرة مهدي
(الشهود) آي – في سنايس – مساعد الوالي
– فضل باحيدرة مهدي- محمد صالح جعفر
- المساعد المحلي

معاهدة الحماية المعقودة
مع سلطان العوالق السفلى
2 يونيو 1882م

إن الحكومة البريطانية وأبوبكر بن عبدالله بن مهدي سلطان العوالق السفلى، بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن ورثته وخلفائه وعن ابن عمه ناصر بن أحمد وورثائه وخلفائه وعبدالله بن أبوبكر بن عبدالله بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وخلفائهم وورثتهم.

وأبوبكر بن ناصر بن علي مهدي بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وخلفائهم وورثائهم.

وناصر بن أبوبكر بن ناصر بن أبوبكر بن مهدي بالأصالة عن نفسه، وبالنيابة عن أقربائه وخلفائهم ومهدي بن علي بن ناصر بن مهدي بالأصالة عن نفسه، وبالنيابة عن أقربائه وخلفائهم وورثتهم الذين ينتمون جميعهم إلى عائلة السلطنة في بلاد العوالق السفلى، والذين يرغبون في المحافظة على تقوية العلاقات السلمية والودية الكائنة بينهما .فإن الحكومة البريطانية قد سعت وعينت الجنرال آدم جورج فوريس هوغ والي عدن، لعقد معاهدة لهذا الغرض وأن الجنرال آدم جورج فوريس هوغ المذكور، والسلطان أبوبكر بن عبدالله بن مهدي، وعبدالله بن أبوبكر بن عبدالله، وأبوبكر بن ناصر بن علي بن مهدي، وناصر بن أبوبكر بن ناصر بن أبوبكر بن مهدي ومهدي بن علي بن ناصر بن مهدي بالأصالة عن أنفسهم وبالنيابة عن خلفائهم وورثتهم وأقربائهم وورثتهم إلخ .. قد اتفقوا وعقدوا المعاهدة التالية :

المادة الأولى/ إن الحكومة البريطانية نزولا عند الرغبة التي أبداها سلاطين العوالق السفلى المذكورون آنفا، تتعهد بوضع (أحور) وملحقاتها الكائنة تحت سلطة السلاطين المذكورين، وضمن حدودهم تحت حماية جلالة الملكة الإمبراطورة.

لمادة الثانية / يوافق سلاطين العوالق السفلى المشار إليهم أعلاه، ويعدون بالأصالة عن أنفسهم، وبالنيابة عن خلفائهم وورثتهم وأقربائهم وورثتهم بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة أو اتفاقية أو معاهدة مع أية دولة أو حكومة أجنبية إلا بعد اطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك. ووعدوا إضافة إلى ذلك بإعطاء إنذار فوري لوالي عدن، أو لأي ضابط بريطاني آخر عن أية محاولة من أية دولة للتعرض لأحور وملحقاتها.

المادة الثالثة/ يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ، وإشعارًا بذلك لقد وقع عليها أدناه وختمها الأشخاص المختصون، وذلك في عدن في 2 يونيو 1882م.

إمضاء : إي . جي . إف . هوغ والي عدن
إي . في . سنايس ليوتنت كولونيل
مساعد الوالي
إمضاءات : السلطان أبوبكر بن عبدالله بن مهدي، السلطان عبدالله بن أبوبكر بن عبدالله، أبوبكر بن ناصر بن علي، ناصر أبوبكر، بصمة مهدي بن علي بن ناصر.
الشهود إمضاء : أحمد بن أبوبكر، بصمة مهدي بن علي، بصمة علوي بن علي
إمضاءات : عبدالمجيد بن أبوبكر، محمد صالح جعفر المساعد المحلي.
الإمضاء : لانسدون
نائب الملك وحاكم الهند العالم
صدق سعادة نائب الملك والحاكم العام للهند على هذه المعاهدة في فورت وليم في 26 فبراير 1890م.
إمضاء : دبليو، جاي كنغهام
سكرتير حكومة الهند بالنيابة – الإدارة الخارجية

اتفاقية مبايعة الحواشب
للسلطان فضل بن علي سلطانا عليهم في 3 محرم الحرام 1312 هجرية بعد خلع السلطان محسن بن علي الحوشبي

الحمد لله، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، محمد المختار وعلى آله الأطهار، وأصحابه البررة الأخيار، وبعد :

فإنه لما كان يوم الجمعة لثلاث خلت من محرم الحرام 1312 هجرية، فقد تحرر هذا شاهدا كريما بيد السلطان فضل بن علي محسن العبدلي منا أهل الفجار وأهل يحيى وكافة قبائلنا.

إننا رضينا أن يكون السلطان فضل بن علي محسن العبدلي، سلطانا علينا وعلى بلادنا وله الحرية التامة في حكم جميع بلادنا وحدودها الحوشبية، المعروفة المعينة المبينة المحروثة، وغير المحروثة، مرعى وجبال التي يحدنا من القبلي حدود الترك، ومن جهة البحر حدود العبدلي، ومن جهة الغرب حدود الأصابح، وبعض حدود الترك، ومن جهة الشرق قبائل ردفان، وصحيب ويافع إلى وادي بنا، تلك الحدود المعروفة من الجهات الأربع هي وأهلها تبع لسلطان لحج المذكور يتصرف بها كتصرفه بحدود لحج، (بجميع أوامره وبمقتضى نظره)، وعلى السلطان فضل بن علي المذكور وأهله وخلفائه من بعده الأمن والأمانة، وأن يجعل الجبري جبري والعشري عشري كلا على حسب قاعدته، وعادة، سادة، ودولة وقبائل، والتزمنا أيضا لسلطان لحج المذكور وأهله وخلفائه من بعده الأمن والأمانة، والامتثال كسائر قبائل العبادل وأنه لا لنا تعاطي بيع ولا رهن في شيء من الأراضي والحدود المذكورة مع أحد من الدول الأجانب، إسلامية كانت، أو أوروبية، من دون رضا سلطان لحج لكون الأرض صارت أرضه كسائر حدود لحج، وأن كل ما التزم به السلطان فضل بن علي المذكور، وتعهد به عند والي عدن، وكيل الدولة البريطانية مقبول علينا كتعهده، على سائر أهل مملكته وأن حماية أرض الحوشبي كحماية لحج، كما هي الآن عند الدولة البريطانية، وأن هذه المعاملة مرتبطة بين سلاطين الحواشب المذكورين في هذه المعاهدة وسلاطين العبادل آل محسن معاهدة خلف بعد خلف على الأمن والأمانة.

(أختام الرؤساء)

وقد صادق على هذه هذه الاتفاقية السلطان محسن الحوشبي وسلطان لحج في 6 ربيع الآخر سنة 1312هـ.

معاهدة الحماية

16 أغسطس 1895م (14 صفر 1313هجرية)
بين الجنرال شارلس الكسندر كنجهام والي عدن والسلطان محسن بن علي مانع الحوشبي

إنّ الحكومة البريطانية، ومحسن بن علي مانع الحوشبي، سلطان المسيمير من عبيد، والراحة، وبلاد الحواشب، وتوابعها وملحقاتها، رغبةً منهما في المحافظة على تقوية العَلاقات السليمة والودية، الكائنة بينهما فإنّ الحكومة البريطانية قد سمَّت وعيَّنت الجنرال شارلس الكسندر كنجهام المذكور، والسلطان محسن بن علي مانع الحوشبي المُشار إليه أعلاه، قد اتفقا وعقدا المعاهدة التالية :

المادة الأولى/ إن الحكومة البريطانية، نزولا عند الرغبة التي أبداها السلطان الموقع اسمه أدناه :

محسن بن علي مانع الحوشبي، تتعهد بوضع المسيمير من عبيد والراحة، وبلاد الحواشب، وملحقاتها الكائنة تحت سلطة السلطان المذكور، وداخل حدوده تحت حماية جلالة الملكة الإمبراطورة.

المادة الثانية / يوافق السلطان محسن بن علي مانع الحوشبي المذكور أعلاه، ويعد بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقاربه، وورثائه وخلفائه بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة أو اتفاقية أو معاهدة مع أية دولة أو حكومة أجنبية؛ إلا بعد اطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك، وأوعد إضافة إلى ذلك بإعطاء إنذار فوري لوالي عدن، أو لأي ضابط بريطاني آخر، عن أية محاولة من أية دولة للتعرض للمسيمير من عبيد، والراحة وبلاد الحواشب وملحقاتها.

المادة الثالثة / تعهد السلطان محسن بن علي مانع الحوشبي بالأصالة عن نفسه، وبالنيابة عن أقاربه وورثائه وخلفائه وجميع عشيرته على الأبد بأن لا يتنازل عن أو يسلم أو يبيع أو يرهن أو يؤجر أو يتصرف أو يعطي بأي طريقة كانت بلاد الحواشب وملحقاتها أو أي جزء منها، لأي دولة أو حكومة أو لأي شخص، عدا الدولة البريطانية.

المادة الرابعة/ يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعارا بذلك لقد وقع عليها أدناه، وختمها الأشخاص المختصون، وذلك في عدن في 6 أغسطس سنة 1895م.

(الإمضاء : .....)

معاهدة الحماية مع شيخ عرقة

27 أبريل 1888م

إن الحكومة البريطانية، وعوض بن محمد باداس، شيخ عرقة وملحقاتها، رغبة منهما في المحافظة على تقوية العلاقات السلمية والودية الكائنة بينهما.

فإن الحكومة البريطانية سمَّت وعينت الجنرال آدم جورج فوريس هوغ والي عدن، لعقد معاهدة لهذا الغرض، وأن الجنرال آدم جورج فوريس هوغ، وعوض بن محمد باداس، شيخ عرقة وملحقاتها قد اتفقا على عقد المعاهدة التالية :

المادة الأولى

إن الحكومة البريطانية نزولا على الرغبة التي أبداها الشيخ الموقع اسمه أدناه :

عوض بن محمد باداس، تتعهد بوضع عرقة وملحقاتها الكائنة تحت سلطة السلطان المذكور وداخل حدوده تحت حماية جلالة الملكة الإمبراطورة.

المادة الثانية

يوافق الشيخ عوض بن محمد باداس المذكور ويعد بالأصالة عن نفسه، وبالنيابة عن أقربائه وورثائه وخلفائه بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة أو اتفاقية أو معاهدة مع أي دولة أو حكومة أجنبية، إلا بعد اطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك، وأوعد إضافة إلى ذلك بإعطاء إنذار فوري لوالي عدن، أو لأي ضابط بريطاني آخر، عن أية محاولة من أية دولة للتعرض لعرقة أو ملحقاتها.

المادة الثالثة

يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعارا بذلك لقد وقع عليها أدناه، وختمها الأشخاص المختصون، وذلك في عرقة في 27 أبريل 1888م.

الإمضاءات : الجنرال اي جي، إف ، هوغ والي عدن
الشيخ عوض بن محمد باداس شيخ عرقة
الشهود
محمد صالح جعفر – المساعد المحلي، س أي حسن قائد المدرعة أوسيري

الإمضاء : لانسدون نائب الملك وحاكم الهند العام

لقد صدق سعادة نائب الملك وحاكم الهند العام على هذه المعاهدة في فورت وليم في 26 فبراير 1889م.

إمضاء : دبليو، جاي كمنجهام، سكرتير حكومة الهند بالنيابة، الإدارة الخارجية.

معاهدة الحماية مع شيخ حورة الذبيبي

28 أبريل 1888م

إن الحكومة البريطانية، وعبدالله بن محمد باشهيد، وإخوانه : أحمد بن محمد، وسعيد بن محمد، وعلي بن محمد، مشايخ حورة وملحقاتها، رغبة منهم في المحافظة على تقوية العلاقات السلمية والودية الكائنة بينهم.

فإن الحكومة البريطانية قد سمَّت وعينت الجنرال آدم جورج فوريس هوغ، والي عدن، لعقد معاهدة لهذا الغرض وأن الجنرال آدم جورج فوريس هوغ، والشيخ عبدالله بن محمد باشهيد، وإخوانه : أحمد بن محمد، سعيد بن محمد وعلي بن محمد المذكورين آنفا قد اتفقوا وعقدوا على المعاهدة التالية :

المادة الأولى/

إن الحكومة البريطانية، نزولاً على الرغبة التي أبداها الشيخ عبدالله بن محمد باشهيد وإخوانه : أحمد بن محمد وسعيد بن محمد وعلي بن محمد الموقعون أسماءهم أدناه، مشايخ حورة السفلى وملحقاتها، تتعهد بوضع حورة السفلى وملحقاتها الكائنة تحت سلطتهم وداخل حدودهم تحت حماية جلالة الملكة الإمبراطورة.

المادة الثانية /

يوافق الشيخ عبدالله بن محمد باشهيد وإخوانه : أحمد بن محمد، وسعيد بن محمد وعلي بن محمد، ويعدون بالأصالة عن أنفسهم وبالنيابة عن ورثتهم وخلفائهم بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة أو اتفاقية أو معاهدة مع أية دولة أو حكومة أجنبية؛ إلا بعد اطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك، ووعدوا إضافة إلى ذلك بإعطاء إنذار فوري لوالي عدن، أو لأي ضابط بريطاني آخر، عن أية محاولة من أية دولة للتعرض لحورة السفلى وملحقاتها.

المادة الثالثة/

يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ، وإشعارا بذلك لقد وقع عليها أدناه، وختمها الأشخاص المختصون، وذلك في حورة السفلى في 28 أبريل 1888م. إمضاءات : الجنرال إي جي . إف ، هوغ، والي عدن.

الشيخ عبدالله بن محمد باشهيد صاحب حورة السفلى.

بصمات : أحمد بن محمد، / سعيد بن محمد، / علي بن محمد

الشهود : محمد صالح جعفر، الشيخ علي بن صالح

الإمضاء : لانسدون نائب الملك وحاكم الهند العام

معاهدة الحماية مع مشائخ الواحدي في بئر علي

30 أبريل سنة 1888م

إن الحكومة البريطانية، ومحسن بن صالح بن محسن، وصالح بن أحمد صالح، وعبدالله بن أحمد بن صالح، وناصر بن حسين بن محسن، وأبوبكر بن محسن، وصالح بن عبدالله بن صالح بن محسن، وناصر بن طالب بن هادي، سلاطين قبيلة الواحدي رغبة منهم في المحافظة على تقوية العَلاقات السلمية والودية الكائنة بينهم.فإنّ الحكومة البريطانية قد سمَّت وعيَّنت الجنرال آدم جورج فوريس هوغ والي عدن، لعقد معاهدة لهذا الغرض وأنّ الجنرال آدم جورج فوريس هوغ، ومحسن بن صالح بن محسن، وصالح بن أحمد بن صالح، وعبدالله بن أحمد بن صالح، وناصر بن حسين بن محسن، وأبوبكر بن حسين بن محسن، وصالح بن عبدالله بن صالح بن محسن، وعلي عبدالله بن صالح بن محاسر، وناصر بن طالب بن هادي، سلاطين قبيلة الواحدي قد اتفقوا على وعقدوا المعاهدة التالية :

المادة الأولى

إنّ الحكومة البريطانية نزولا على الرغبة التي أبداها محسن بن طالب بن محسن، وصالح بن أحمد بن صالح، وعبدالله بن أحمد بن صالح، وناصر بن حسين بن محسن، وبكر بن حسين بن محسن، وصالح بن عبدالله بن صالح بن محسن، وعلي بن عبدالله بن صالح بن محسن، وناصر بن طالب بن هادي الموقعين أسماءهم أدناه سلاطين قبيلة الواحدي تتعهد بوضع بئر علي وملحقاتها الكائنة تحت سلطة سلاطينها، وداخل حدودهم تحت حماية جلالة الملكة الإمبراطورة.

المادة الثانية

يوافق محسن بن صالح بن محسن، وصالح بن أحمد بن صالح، وعبدالله بن أحمد بن صالح، وناصر بن حسين بن محسن، وأبوبكر بن حسين بن محسن، وصالح بن عبدالله بن صالح بن محسن، وعلي بن عبدالله بن صالح بن محسن، وناصر بن طالب بن هادي ويعدون بالأصالة عن أنفسهم، وبالنيابة عن ورثتهم وخلفائهم بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة أو اتفاقية أو معاهدة مع أية دولة، أو حكومة أجنبية، إلا بعد إطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك، ووعدوا إضافة إلى ذلك بإعطاء إنذار فوري لوالي عدن أو لأي ضابط بريطاني آخر عن أية محاولة من أية دولة للتعرض لبئر علي وملحقاتها.

المادة الثالثة

يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ، وإشعارا بذلك لقد وقع عليها أدناه وختمها الأشخاص المختصون وذلك في بئر علي في 30 ابريل 1888م.

إمضاءات : الجنرالي إي، جي، إف، هوغ، والي عدن، السلطان محسن بن صالح، السلطان صالح بن أحمد، السلطان عبدالله بن أحمد، السلطان ناصر بن حسين، السلطان أبوبكر بن محسن، السلطان صالح بن عبدالله، السلطان علي بن عبدالله، لانسدون

الشهود : محمد بن جعفر – المساعد المحلي، سي إي حسن قائد المدرعة نائب الملك أوسيري لانسدون وحاكم الهند العام

فبراير 1890

الإمضاء : دبليو جي كنجهام

سكرتير حكومة الهند بالنيابة – الإدارة الخارجية

معاهدة الحماية مع مشائخ الواحدي (بلحاف)

30 أبريل 1888م

إن الحكومة البريطانية، وهادي بن صالح بن ناصر بن عبدالله بن أحمد بن هادي بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن إخوانه : ناصر بن صالح وأحمد بن صالح ومحسن بن صالح وحسين بن صالح وحسن بن صالح وصالح بن عبدالله بن أحمد بن ناصر بن عبدالله بن أحمد بن هادي بالأصالة عن نفسه، وبالنيابة عن إخوانه : أحمد بن علي وأبوبكر بن ناصر رؤساء قبيلة الواحدي رغبة منهم في المحافظة على تقوية العلاقات السلمية والودية القائمة بينهم. فإن الحكومة البريطانية قد سمَّت وعينت الجنرال آدم جورج فوريس هوغ والي عدن لعقد معاهدة لهذا الغرض. وإن الجنرال المذكور آدم جورج فوريس هوغ، وهادي بن صالح بن ناصر بن عبدالله بن أحمد بن هادي، بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن إخوانه : ناصر بن صالح وأحمد بن صالح ومحسن بن صالح وحسين بن صالح وحسن بن صالح وصالح بن عبدالله بن أحمد بن ناصر بن عبدالله بن أحمد بن هادي، بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن إخوانه : أحمد بن علي، وأبوبكر بن ناصر، المذكورين أعلاه قد اتفقوا على ذلك وعقدوا المعاهدة التالية :

المادة الأولى/ إن الحكومة البريطانية، نزولا عند الرغبة التي أبداها المشايخ الموقعون أدناه :

هادي بن صالح بن ناصر بن عبدالله بن أحمد بن هادي بالأصالة عن نفسه، وبالنيابة عن إخوانه : ناصر بن صالح، وأحمد بن صالح، ومحسن بن صالح وحسين بن صالح وصالح بن عبدالله بن أحمد بن ناصر بن عبدالله بن أحمد بن هادي، بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن إخوانه : أحمد بن علي وأبوبكر بن ناصر رؤساء قبيلة الواحدي تتعهد بوضع بلحاف وملحقاتها القائمة تحت سلطة السلطان المذكور وداخل حدوده تحت حماية جلالة الملكة الإمبراطورة.

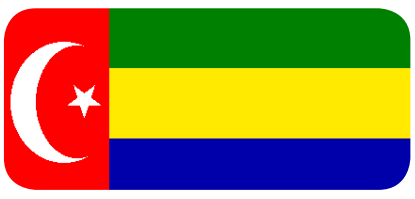

المادة الثانية/ يوافق الشيخ هادي بن صالح بن ناصر بن عبدالله بن أحمد بن هادي، بالأصالة عن نفسه، وبالنيابة عن إخوانه : ناصر بن صالح، أحمد بن صالح، محسن بن صالح، حسين بن صالح حسن بن صالح وصالح بن عبدالله بن أحمد بن ناصر بن عبدالله بن أحمد بن هادي بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن إخوانه : أحمد بن علي، أبوبكر بن ناصر ويعدون بالأصالة عن أنفسهم، وبالنيابة عن أقربائهم وورثتهم وخلفائهم بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة أو اتفاقية أو معاهدة مع أية دولة أو حكومة أجنبية؛ إلا بعد اطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك، ووعد إضافة إلى ذلك بإعطاء إنذار فوري لوالي عدن، أو لأي ضابط بريطاني آخر، عن أية محاولة من أية دولة للتعرض لبلحاف أو ملحقاتها.

المادة الثالثة/ يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعارا بذلك لقد وقع عليها أدناه وختمها الأشخاص المختصون وذلك في بلحاف في 30 أبريل 1888م.

إمضاءات : السلطان هادي بن صالح، السلطان صالح بن عبدالله، إي . جي . إف ، هوغ – والي عدن

الشهود / محمد صالح جعفر – المساعد المحلي، سي . إي حسن قائد المدرعة أوسيري

لانسدون / نائب الملك وحاكم الهند العام

لقد صادق سعادة الملك وحاكم الهند العام على هذه المعاهدة في فورت وليم في 26 فبراير سنة 1890م.

دبليو جي كمنجهام
سكرتير حكومة الهند بالنيابة
الإدارة الخارجية

معاهدة الحماية مع شيخ القعيطي

أول مارس 1888م

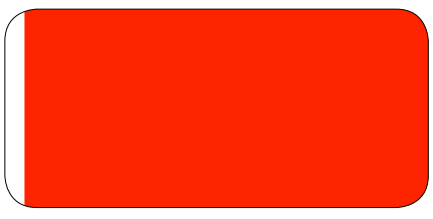

إن الحكومة البريطانية وعبدالله بن عمر بن عوض القعيطي بالأصالة عن نفسه والنيابة عن أخيه عوض بن عمر القعيطي رغبة منهم في المحافظة على تقوية العلاقات السلمية والودية الكائنة بينهم.

فإن الحكومة البريطانية قد سعت وعينت الجنرال آدم جورج فوريس هوغ والي عدن لعقد معاهدة لهذا الغرض.

وإن الجنرال المذكور آدم جورج فوريس هوغ – والي عدن وعبدالله بن عمر بن عوض القعيطي بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أخيه عوض بن عمر القعيطي المذكورين أعلاه قد اتفقوا وعقدوا المعاهدة التالية :

المادة الأولى

إن الحكومة البريطانية، نزولا عند الرغبة التي أبداها الموقعون أدناه عبدالله بن عمر القعيطي بالأصالة عن نفسه وبالنيابةعن أخيه عوض بن عمر القعيطي تتعهد بوضع المكلا والشحر بملحقاتهما تحت حماية جلالة الملكة الإمبراطورة.

المادة الثانية

يوافق السلطان عبدالله بن عمر بن عوض القعيطي بالأصالة عن نفسه، وبالنيابة عن أخيه عوض بن عمر القعيطي، وعن خلفائهم، وورثته، وورثتهم، وأقربائهم، بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة، أو اتفاقية، أو معاهدة، مع أية دولة، أو حكومة أجنبية، إلا بعد اطلاع الحكومة البريطانية، وأخذ موافقتها على ذلك، ووعد إضافة على ذلك بإعطاء إنذار فوري لوالي عدن أو لأي ضابط بريطاني آخر عن أية محاولة من أية دولة للتعرض للمكلا والشحر أو لمحلقاتها.

المادة الثالثة

يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعارا بذلك لقد وقع عليها أدناه وختمها الأشخاص المختصون وذلك في الشحر في أول مارس 1888م

إمضاءات : عبدالله بن عمر بن عوض القعيطي، إي . جي . إف . هوغ – والي عدن

الشهود : محمد صالح جعفر – المساعد المحلي، سي . إي حسن قائد المدرعة أوسيري لانسدون نائب الملك وحاكم الهند العام

ولقد صدق سعادة نائب الملك وحاكم الهند العام على هذه المعاهدة في فورت وليم في 26 فبراير سنة 1891م.

معاهدة الحماية مع سلطان قشن

2 مارس 1888م

إن الحكومة البريطانية وعلي بن عبدالله بن سالم بن سعد بن عقرير المهري سلطان (قشن) وملحقاتها، ورغبة منهما في المحافظة على تقوية العلاقات السلمية والودية الكائنة بينهما فإن الحكومة البريطانية قد سعت وعينت الجنرال آدم جورج فوريس والي عدن لعقد معاهدة لهذا الغرض وأن الجنرال آدم جورج فوريس هوغ، وعلي بن عبدالله بن سالم بن سعد بن عقرير المهري المذكور آنفا،

قد اتفقا وعقدا المعاهدة التالية :

المادة الأولى

إن الحكومة البريطانية نزولا عند الرغبة التي أبداها السلطان علي بن عبدالله بن سالم بن سعد بن عقرير المهري الموقع أدناه تتعهد بوضع (قشن) وملحقاتها القائمة تحت سلطة السلطان المذكور وضمن حدوده تحت حماية جلالة الملكة الإمبراطورة.

المادة الثانية

يوافق السلطان علي بن عبدالله بن سالم بن سعد بن عقرير المهري بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن ورثائه وخلفائه بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة، أو اتفاقية أو معاهدة مع أية دولة أو حكومة أجنبية؛ إلا بعد إطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك وأوعد إضافة إلى ذلك بإعطاء إنذار فوري لوالي عدن أو لأي ضابط بريطاني آخر عن أية محاولة من أية دولة للتعرض لقشن أو ملحقاتها.

المادة الثالثة

يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعارا بذلك لقد وقع عليها أدناه وختمها الأشخاص المختصون وذلك في قشن في 2 مارس 1888م.

إمضاءات : إي . جي . إف . هوغ – والي عدن.

بصمة السلطان علي بن عبدالله بن سالم بن سعد بن عقرير سلطان قشن وملحقاتها / الشهود : بصمة طواري بن عمر بن طواري بن عقرير – سعد بن سالم بن عمر بن طواري / إمضاء : سعيد بن مبارك بن سعد بن قاضي قشن / محمد صالح جعفر – المساعد المحلي – فريد ريك روب ضابط المدرعة أوسيري.

معاهدة حماية شيخ العقارب

15 يوليو 1888م

إن الحكومة البريطانية، وعبدالله باحيدرة مهدي شيخ العقارب في بئر أحمد وملحقاتها، رغبة في المحافظة على تقوية العلاقات السلمية والودية القائمة بينهما.

فإن الحكومة البريطانية قد سعت وعينت الجنرال آدم جورج فوريس هوغ – والي عدن، لعقد معاهدة لهذا الغرض وأن الجنرال آدم جورج فوريس هوغ المذكور، والشيخ عبدالله باحيدرة مهدي العقربي المذكور آنفا قد اتفقا على ذلك وعقدا المعاهدة التالية :

المادة الأولى

إن الحكومة البريطانية نزولا عند الرغبة التي أبداها الشيخ عبدالله باحيدرة مهدي العقربي الموقع أدناه تتعهد بوضع بئر أحمد، وملحقاتها القائمة تحت سلطته وداخل حدوده تحت حماية جلالة الملكة الإمبراطورة.

المادة الثانية

يوافق الشيخ عبدالله باحيدرة مهدي العقربي ويعد بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن ورثته وخلفائه بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة أو اتفاقية أو معاهدة مع أية دولة أو حكومة أجنبية، إلا بعد اطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك، وأوعد إضافة إلى ذلك بإعطاء إنذار فوري لوالي عدن أو لأي بريطاني آخر عن أية محاولة من أية دولة للتعرض لبئر أحمد أو ملحقاتها.

المادة الثالثة

يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعارا بذلك لقد وقع عليها أدناه وختمها الأشخاص المختصون وذلك في بئر أحمد في 15 يوليو 1888م.

الإمضاءات : إي . جي . إف . هوغ – والي عدن، عبدالله باحيدرة مهدي علي باحيدرة فضل باحيدرة مهدي.

الشهود : إي في ستايس المساعد الأول لوالي عدن، محمد صالح جعفر – المساعد المحلي.

لقد صدق سعادة نائب الملك وحاكم الهند العام على هذه المعاهدة في فورت وليم في 16 فبراير 1890م.

نائب الملك وحاكم الهند العام

إمضاء : دبليو – جاي . كنجهام سكرتير حكومة الهند بالنيابة - الإدارة الخارجية

معاهدة حماية مع شيخ العوالق السفلى

2 يونيو 1888م

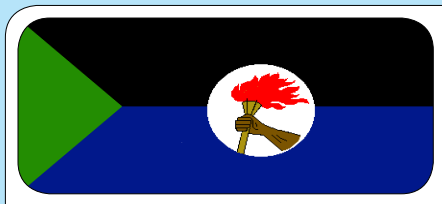

إن الحكومة البريطانية وأبوبكر بن عبدالله بن مهدي سلطان العوالق السفلى، بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن ورثته وخلفائه وعن ابن عمه ناصر بن أحمد وورثته وخلفائه.

وعبدالله بن أبوبكر بن عبدالله بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقاربه وخلفائهم وورثتهم.

وناصر بن أبوبكر بن ناصر بن أبوبكر بن مهدي بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقاربه وخلفائهم وورثتهم.

ومهدي بن علي بن ناصر بن مهدي بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقاربه وخلفائهم وورثتهم.

وكلهم من سلاطين العوالق السفلى الراغبين في المحافظة على تقوية العلاقات السلمية والودية القائمة بينهم.

فإن الحكومة البريطانية قد سعت وعينت الجنرال آدم جورج فوريس هوغ والي عدن لعقد معاهدة لهذا الغرض، وإن الجنرال آدم جورج فوريس والسلاطين المذكورة أسماؤهم أعلاه قد اتفقوا على ذلك وعقدوا المعاهدة التالية :

المادة الأولى

إن الحكومة البريطانية نزولا عند الرغبة التي أبداها سلاطين العوالق السفلى المذكورون آنفا تتعهد بوضع أحور وملحقاتها القائمة تحت سلطة سلاطين العوالق السفلى وداخل حدودهم تحت حماية جلالة الملكة الإمبراطورة.

المادة الثانية

يوافق السلاطين المذكورون أعلاه ويعدون بالأصالة عن أنفسهم وبالنيابة عن أقاربهم وخلفائهم وورثتهم بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة أو اتفاقية أو معاهدة مع أية دولة أو حكومة أجنبية إلا بعد اطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك، وأوعد إضافة إلى ذلك بإعطاء إنذار فوري لوالي عدن أو لأي ضابط بريطاني آخر عن أية محاولة من أية دولة للتعرض لأحور وملحقاتها.

المادة الثالثة

يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعارا بذلك لقد وقع عليها أدناه وختمها الأشخاص المختصون وذلك في عدن في 2 يونيو سنة 1888م.

إمضاءات : إي جي . إف هوغ – والي عدن – السلطان أبوبكر عبدالله بن مهدي بن عبدالله بن أبوبكر بن عبدالله، أبوبكر بن ناصر بن علي، ناصر بن أبوبكر، مهدي بن علي بن ناصر.

الشهود : إي . في . ستايس – المساعد الأول للوالي، أحمد بن أبوبكر، مهدي بن علي، عبدالمجيد بن أبوبكر، محمد صالح جعفر – المساعد المحلي.

لانسدون / نائب الملك وحاكم الهند العام

لقد صادق سعادة نائب الملك وحاكم الهند العام على هذه المعاهدة في فورت وليم في 26 فبراير سنة 1890م.

الإمضاء : دبليو – جاي – كنجهام

سكرتير حكومة الهند بالنيابة – الإدارة الخارجية

معاهدة الحماية مع سيخ أهل فضل

4 أغسطس 1888م

إن الحكومة البريطانية، وأحمد بن حسين الفضلي سلطان أهل فضل في شقرة وملحقاتها من البلاد الفضلية رغبة منهما في المحافظة على تقوية العلاقات السلمية والودية الكائنة بينهما.

فإن الحكومة البريطانية قد سعت وعينت الجنرال آدم جورج فوريس هوغ – والي عدن، لعقد معاهدة لهذا الغرض. وأن الجنرال آدم جورج فوريس هوغ والسلطان أحمد بن حسين الفضلي المذكور آنفا قد اتفقا على ذلك وعقدا المعاهدة التالية :

المادة الأولى

إن الحكومة البريطانية نزولا عند الرغبة التي أبداها السلطان أحمد بن حسين الفضلي تتعهد بوضع شقرة وبلاد أهل فضل وملحقاتها الكائنة تحت سلطته وداخل حدوده تحت حماية جلالة الملكة الإمبراطورة.

المادية الثانية

يوافق السلطان أحمد بن حسين الفضلي المذكور ويعد بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن ورثته وخلفائه بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة أو اتفاقية أو معاهدة مع أية دولة أو حكومة أجنبية؛ إلا بعد إطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك وتعهد بالإضافة إلى ذلك بإعطاء إنذار فوري لوالي عدن أو لأي ضابط بريطاني آخر عن أية محاولة من أية دولة للتعرض لشقرة أو للبلاد الفضلية أو ملحقاتها.

المادة الثالثة

يتعهد السلطان أحمد بن حسين الفضلي بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن ورثته وخلفائه إلى الأبد أن لا يبيع ولا يتنازل عن أو يرهن أو يؤجر أو يعطي بلاد أهل فضل أو أي جزء منها في أي وقت كان إلى أية دولة غير الحكومة البريطانية.

المادة الرابعة

يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعارا بذلك لقد وقع عليها أدناه وختمها الأشخاص المختصون وذلك في عدن في 4 أغسطس 1888م.

الإمضاءات : إي . جي . إف . هوغ – والي عدن، أحمد بن حسين، عبدالله بن ناصر حسين بن أحمد.

الشهود : إي . في . ستايس، المساعد الأول لوالي عدن، محمد صالح جعفر – المساعد المحلي

لانسدون – نائب الملك وحاكم الهند العام

لقد صدق سعادة نائب الملك وحاكم الهند على هذه المعاهدة في فورت وليم فبراير سنة 1890م.

معاهدة الحماية مع مشائخ العواطف

17 سبتمبر 1889م

إن الحكومة البريطانية، وسعيد باعلي وعبدالله باعلي وأحمد بن صالح باراجع وعلي محمد وصالح باسعيد وعبدالله محمد وفرع حسن وعلي بايحيى وراجح باحسن، وراجح باعلي وعبدالله بن عوض وأحمد الأعجم مشايخ العواطف رغبة منهم في المحافظة على تقوية العلاقات السلمية والودية القائمة بينهم.

فإن الحكومة البريطانية قد سعت وعينت الجنرال آدم جورج فوريس هوغ – والي عدن لعقد معاهدة لهذا الغرض.

وأن الجنرال آدم جورج فوريس المذكور ومشايخ العواطف المذكورين أعلاه قد اتفقوا وعقدوا المعاهدة التالية :

المادة الأولى

إن الحكومة البريطانية، نزولا عند الرغبة التي أبداها مشايخ العواطف الموقعون أدناه تتعهد بوضع بلاد العواطف على الشاطئ الجنوبي لبلاد العرب الواقعة بين الأراضي البرهمية والمنطقة التابعة للأتراك في الشيخ سعيد تحت حماية جلالة الملكة الإمبراطورة.

المادة الثانية

يوافق مشايخ العواطف المذكورون أعلاه ويعدون بالأصالة عن أنفسهم وعن أقاربهم وخلفائهم وورثتهم وعن جميع القبيلة بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة أو اتفاقية أو معاهدة مع أية دولة أو حكومة أجنبية إلا بعد اطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك – ووعدوا بالإضافة إلى ذلك بإعطاء إنذار فوري لوالي عدن أو لأي ضابط بريطاني آخر عن أية محاولة من أية دولة للتعرض لبلاد العواطف.

المادة الثالثة

يتعهد مشايخ العواطف المذكورون آنفا بالأصالة عن أنفسهم وبالنيابة عن أقربائهم وورثتهم وخلفائهم إلى الأبد بأنهم لن يبيعوا أو يتنازلوا عن أو يرهنوا أو يؤجروا أو يعطوا بلاد العواطف أو أي جزء منها في أي وقت كان لأي دولة غير الحكومة البريطانية.

المادة الرابعة

يسرى مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعارا بذلك لقد وقع عليها أدناه وختمها الأشخاص المختصون وذلك في عدن في 17سبتمبر 1889.

إمضاءات : اي . جي . إف هوغ والي عدن - سعيد بن علي العاطفي وأحد عشر شخصاً اخرين.

اي في ستايس المساعد الاول لوالي عدن - عبدالكريم صالح جعفر المساعد المحلي بالوكالة.

لانسدون

نائب الملك وحاكم الهند العام

لقد صدق سعادة نائب الملك وحاكم الهند العام على هذه المعاهدة في فورت وليم في 26 فبراير 1890.

دبيلو . جي . كنجهام

سكرتير حكومة الهند بالنيابة -

الإدارة الخارجية.

معاهدة الحماية مع مشائخ البرهمي

21 سبتمبر 1889

إن الحكومة البريطانية وعلي بن أحمد أمطمي، وخلف بن ترك وعوض بن محمد وأحمد دوكم وعوض بن حسن وهادي بن حيدرة وعلي بن مشكوك وعوض بن سالم ويحيى بن خضر وسالم بن جابر وحسن بن غالب وعوض بن عويد وعبدالله معزبي مشايخ البرهمي رغبة منهم في المحافظة على تقوية العلاقات السلمية والودية الكائنة بينهم.

فالحكومة البريطانية قد سعت وعينت الجنرال آدم فوريس هوغ والي عدن لعقد معاهدة لهذا الغرض وإن الجنرال أدم جورة فوريس المذكور والمشائخ البراهمة المذكورين أعلاه قد اتفقوا وعقدوا على المعاهدة التالية:

المادة الأولى

إن الحكومة البريطانية، نزولا عند الرغبة التي أبداها مشائخ البراهمة الموقعون أدناه تتعهد بوضع بلاد البرهمي الكائنة على الشاطىء الجنوبي لبلاد العرب والواقعة بين المنطقتين العقربية والعاطفية والتي هي تحت سيطرة المشائخ المذكورين وداخل حدودهم تحت حماية جلالة الملكة الامبراطورة.

المادة الثانية

يوافق مشايخ البراهمة المذكورون أعلاه ويعدون بالأصالة عن أنفسهم، وعن أقاربهم، وخلفائهم، وورثتهم، وعن جميع القبيلة، بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة، او اتفاقية، او معاهدة، مع أية دولة او حكومة أجنبية، إلا بعد اطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك. ووعدوا بالإضافة الى ذلك بإعطاء إنذار فوري لوالي عدن او لأي ضابط بريطاني آخر عن أية محاولة من أية دولة للتعرض لبلاد البرهمي.

المادة الثالثة

يتعهد مشايخ البراهمة المذكورون آنفا بالأصالة عن أنفسهم وبالنيابة عن أقاربهم وورثتهم وخلفائهم الى الأبد بأنهم لن يبيعوا او يتنازلوا عن او يرهنو او يؤجروا او يعطوا بلاد البرهمي او أي جزء منها في أي وقت كان لأي دولة غير الحكومة البريطانية.

المادة الرابعة

يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعارا بذلك لقد وقع عليها أدناه وختمها الأشخاص المختصون في عدن في 21 سبتمبر سنة 1889.

(الإمضاءات : .....)

معاهدة حماية مع شيخ الواحدي في بلحاف

15 مارس 1895

إن الحكومة البريطانية، وصالح بن عبدالله بن أحمد بن ناصر بن عبدالله ابن أحمد بن هادي، وابن عمه أحمد علي، وابن أخيه أبو بكر بن ناصر،، وأحمد بن صالح بن ناصر بن عبدالله بن أحمد بن هادي، رؤساء قبيلة الواحدي رغبة منهم في المحافظة على تقوية العلاقات السلمية والودية الكائنة بينهم.

إن الحكومة البريطانية قد سعت وعينت الجنرال جون جوب والي عدن لعقد المعاهدة لهذا الغرض.

وإن الجنرال جوب المذكور وصالح بن عبدالله بن أحمد بن ناصر بن عبدالله بن أحمد بن هادي وأنسباءه المذكورين أعلاه قد اتفقوا على ذلك وعقدوا المعاهدة التالية:

المادة الأولى

إن الحكومة البريطانية نزولاً عند الرغبة التي أبداها الموقع أدناه صالح بن عبدالله بن أحمد بن ناصر بن عبدالله بن أحمد بن هادي وأنسباؤه المذكورون أعلاه والموقعون أدناه تتعهد بوضع بلحاف وملحقاتها الكائنة تحت سلطة السلاطين المذكورين وداخل حدودهم تحت حماية جلالة الملكة الامبراطورة.

المادة الثانية

يوافق صالح بن عبدالله بن أحمد بن ناصر بن عبدالله بن أحمد بن هادي، وأنسباؤه الموقعون أدناه بالأصالة عن أنفسهم وبالنيابة عن أقربائهم وورثتهم وخلفائهم وكافة قبيلتهم بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة او اتفاقية او معاهدة مع أية دولة او حكومة أجنبية، إلا بعد اطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك وأوعد إضافة الى ذلك بإعطاء إنذار فوري لوالي عدن او لأي ضابط بريطاني آخر عن أي محاولة من أية دولة للتعرض لبلحاف او ملحقاتها.

المادة الثالثة

وإن رؤساء قبيلة الواحدي المذكورين أعلاه يتعهدون بالأصالة عن أنفسهم وبالنيابة عن أقربائهم وورثتهم وخلفائهم وكافة قبيلتهم الى الأبد بأن لا يتنازلوا عن المعاهدة او يسلموا او يبيعوا او يرهنوا او يؤجروا او يتصرفوا او يعطوا بأي طريقة كانت في بلاد بلحاف وملحقاتها او أي جزء منها لأية دولة او حكومة او لأي شخص آخر ما عدا الحكومة البريطانية.

معاهدة حماية مع شيخ العلوي

16 يوليو 1895

إن الحكومة البريطانية، وشايف بن سعيد شيخ أهل علي في القشعة وبلاد العلوي وملحقاتها رغبة منهما في المحافظة على تقوية العلاقات السلمية والودية الكائنة بينهما.

فإن الحكومة البريطانية قد سعت وعينت الجنرال شارلس الكسندر - كنتجهام والي عدن لعقد معاهدة لهذا الغرض. وان الجنرال شارلس الكسندر كنتجهام المذكور والشيخ شايف بن سعيد العلوي الآنف الذكر قد اتفقا على عقد المعاهدة التالية:

المادة الأولى

إن الحكومة البريطانية نزولاً عند الرغبة التي أبداها الموقع أدناه شايف بن سعيد العلوي تتعهد بوضع القشعة وبلاد العلوي وملحقاتها الكائنة تحت سلطة الشيخ المذكور داخل حدوده وتحت حماية جلالة الملكة الامبراطورة.

المادة الثانية

يوافق الشيخ شايف بن سعيد العلوي، ويعد بالأصالة عن نفسه، وبالنيابة عن أقربائه، وورثته وخلفائه، وكافة القبيلة، بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة، او اتفاقية، او معاهدة مع أية دولة، او حكومة أجنبية، إلا بعد اطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك ووعد إضافة الى ذلك بإعطاء إنذار فوري لوالي عدن او لأي ضابط بريطاني آخر عن أية محاولة من أية دولة للتعرض للقشعة او لبلاد العلوي وملحقاتها.

المادة الثالثة

وإن الشيخ شايف بن سعيد يتعهد بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة القبيلة الى الأبد بأن لا يتنازل عن المعاهدة او يسلم او يتصرف او يبيع او يؤجر او يرهن او يعطي بلاد العلوي وملحقاتها او أي جزء منها لأية دولة او حكومة او لأي شخص عدا الحكومة البريطانية.

المادة الرابعة

يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعارا بذلك لقد وقع عليها أدناه وختمها الأشخاص المختصون وذلك في عدن في 16 يوليو 1895.

(إمضاءات:.. الجنرال س . إي كنجهام، والي عدن)

معاهدة حماية مع شيخ يافع السفلى

11 أغسطس 1895

إن الحكومة البريطانية وأبو بكر بن سيف السلطان اليافعي في خنفر والحصن والمصانع والروة والقارة وبلاد يافع السفلى، وملحقاتها رغبة منهما في المحافظة على تقوية العلاقات السلمية والودية القائمة بينهما.

فإن الحكومة البريطانية سعت وعينت الجنرال شارلس الكسندر كنتجهام والي عدن لعقد معاهدة لهذا الغرض. وإن الجنرال شارلس السكندر كنتجهام المذكور والسلطان أبو بكر بن سيف اليافعي المشار إليه أعلاه قد اتفقا وعقدا المعاهدة التالية:

المادة الأولى

إن الحكومة البريطانية، نزولاً عند الرغبة التي أبداها الموقع أدناه السلطان أبوبكر بن سيف اليافعي تتعهد بوضع خنفر والحصن والمصانع والروة والقارة وبلاد يافع السفلى وملحقاتها الكائنة تحت سلطته وداخل حدوده تحت حماية جلالة الملكة الامبراطورة.

المادة الثانية

يوافق السلطان أبو بكر بن سيف اليافعي المذكور أعلاه ويعد بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة او اتفاقية او معاهدة مع أية دولة او حكومة أجنبية إلا بعد اطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك وأوعد إضافة الى ذلك بإعطاء إنذار فوري لوالي عدن او لأي ضابط بريطاني آخر عن أية محاولة من أية دولة للتعرض لخنفر او الحصن او المصانع او الروة او القارة او بلاد يافع السفلى وملحقاتها.

المادة الثالثة

ويتعهد السلطان أبو بكر بن سيف اليافعي بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته الى الأبد بأن لا يتنازل عن المعاهدة او يسلم او يرهن او يؤجر او يتصرف او يعطي بأي طريقة كانت بلاد يافع السفلى او ملحقاتها او أي جزء منها لأية دولة او حكومة كانت او لأي شخص عدا الحكومة البريطانية.

المادة الرابعة

يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعارا بذلك لقد وقع عليها أدناه وختمها الأشخاص المختصون وذلك في عدن في أول أغسطس سنة 1895.

(إمضاء المتعاقدين..)

وتوقيعات الشهود...

معاهدة حماية مع شيخ عرقة

7 يناير 1902

إن الحكومة البريطانية والشيخ أحمد بن عوض بن محمد باداس شيخ عرقة وملحقاتها رغبة منهما في المحافظة على تقوية العلاقات السلمية والودية القائمة بينهما. فإن الحكومة البريطانية قد سعت وعينت الجنرال بلهام جايس مايتلند والي عدن لعقد معاهدة لهذا الغرض وإن الجنرال بلهام جايس مايتند المذكور والشيخ أحمد بن عوض بن محمد باداس المشار إليه أعلاه قد اتفقا على عقد المعاهدة التالية:

الماد الأولى/ إن الحكومة البريطانية نزولاً عند الرغبة التي أبداها الشيخ أحمد بن عوض بن محمد باداس تتعهد بوضع عرقة وملحقاتها القائمة تحت سلطة الشيخ المذكور وداخل حدوده تحت حماية جلالة الملكة الامبراطورة.

المادة الثانية / يوافق الشيخ أحمد بن عوض بن محمد باداس ويعد بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة او اتفاقية او معاهدة مع أية دولة او حكومة أجنبية إلا بعد اطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك وأوعد بالإضافة الى ذلك بإعطاء إنذار فوري لوالي عدن او لأي ضابط بريطاني آخر عن أية محاولة من أية دولة او حكومة او اي شخص عدا الحكومة البريطانية.

المادة الثالثة

ويتعهد الشيخ أحمد بن عوض بن محمد باداس بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته الى الأبد بأن لا يتنازل عن او يسلم او يبيع او يرهن او يؤجر او يتصرف او يعطي بأي طريقة كانت بلاد يافع السفلى او ملحقاتها او أي جزء منها لأية دولة او حكومة او اي شخص عدا الحكومة البريطانية.

المادة الرابعة

يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعارا بذلك لقد وقع عليها أدناه وختمها الأشخاص المختصون وذلك في عدن في 7 يناير 1902.

الإمضاءات: الجنرال بي - جاي ميتلند والي عدن ختم الشيخ أحمد بن عوض محمد (بصمة الشيخ أحمد بن عوض بن محمد باداس)

(إمضاء) نائب الملك وحاكم الهند العام.

توقيعات الشهود

معاهدة حماية مع شيخ حورة

7 إبريل 1902

إن الحكومة البريطانية والشيخ صالح بن عوض شيخ حورة وملحقاتها رغبة منهما في المحافظة على تقوية العلاقات السلمية والودية القائمة بينهم. فإن الحكومة البريطانية قد سعت وعينت الجنرال بلهام جايمس ميتلند والي عدن لعقد معاهدة لهذا الغرض، وإن الجنرال بلهام جايمس ميتلند المذكور والشيخ صالح بن عوض شيخ حورة وملحقاتها المذكور أعلاه قد اتفقنا وعقدا المعاهدة التالية:

المادة الأولى

إن الحكومة البريطانية نزولاً عند الرغبة التي أبداها الشيخ صالح بن عوض تتعهد بوضع حورة وملحقاتها الكائنة تحت سلطته وداخل حدوده تحت حماية جلالة الملكة الامبراطورة.

المادة الثانية

يوافق الشيخ صالح بن عوض المذكور أعلاه ويعد بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة او اتفاقية او معاهدة مع أية دولة او حكومة أجنبية إلا بعد اطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك وأوعد إضافة الى ذلك بإعطاء إنذار فوري لوالي عدن او لأي ضابط بريطاني آخر عن أية محاولة من أية دولة للتعرض لحورة او ملحقاتها.

المادة الثالثة

ويتعهد الشيخ صالح بن عوض بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته الى الأبد بأن لا يتنازل او يسلم او يبيع او يرهن او يؤجر او يتصرف او يعطي بأي طريقة كانت بلاد (حورة) او أي جزء منها لأية دولة او حكومة او أي شخص عدا الحكومة البريطانية.

المادة الرابعة

يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعارا بذلك لقد وقع عليها أدناه وختمها الأشخاص المختصون وذلك في عدن في 7 إبريل 1902.

الإمضاء: الجنرال بي . جي . ميتلند والي عدن، بصمة الشيخ صالح بن عوض.

الشهود: آر . إس . بوتنجر المساعد الأول لوالي عدن، أم رستمجي المساعد الرابع لوالي عدن

الإمضاء: كرزن نائب الملك وحاكم الهند العام

لقد صدق سعادة نائب الملك وحاكم الهند العام على هذه المعاهدة في سملا في 13 يونيو 1902.

معاهدة مع مشائخ قبيلة الضبي التابعة ليافع العليا

11 مارس 1903

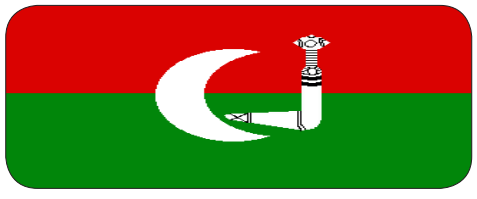

إن الحكومة البريطانية ومحمد مثنى بن عاطف جابر وأخاه عمرو مثنى بن عاطف جابر شيخي فخيذة الضبي التابعة ليافع العليا رغبة منهم في الارتباط بعلاقات السلم والصداقة.

فإن الحكومة البريطانية قد سعت وعينت الجنرال بلهام جايمس ميتلند والي عدن لعقد معاهدة لهذا الغرض. وإن الجنرال بلهام جايمس ميتلند والمشائخ محمد مثنى بن عاطف جابر وعمر مثنى بن عاطف جابر المذكورين أعلاه قد اتفقوا وعقدوا هذه المعاهدة.

المادة الأولى

ستعم الصداقة ويسود السلم جميع العلاقات القائمة بين البريطانيين وأهل الضبي وسيكون لكل من الرعايا البريطانيين وقبائل الضبي الحق بحرية دخول بلاد الآخر دون ان يلحق بهم أذى بل يعاملون باحترام في كل الأوقات وفي كل مكان.

وسيزور مشائخ الضبي عدن متى شاؤوا وسيعاملون باحترام ويعطون رخصاً لحمل أسلحتهم.

المادة الثانية

نزولاً عند رغبة محمد مثنى بن عاطف جابر وأخيه عمر مثنى بن عاطف جابر شيخي الضبي المذكورين آنفا تتعهد الحكومة البريطانية بوضع بلاد الضبي وملحقاتها القائمة تحت سلطة الشيخين المذكورين وداخل حدودهما تحت حماية جلالة الملكة الامبراطورة.

المادة الثالثة

يتعهد الشيخان محمد مثنى بن عاطف جابر وأخوه عمرو مثنى عاطف جابر ويعدان بالأصالة عن نفسيهما وبالنيابة عن ورثتهما وخلفائهما وقبائلهما بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة او اتفاقية او معاهدة مع أية دولة او حكومة أجنبية إلا بعد اطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك وأوعد بالإضافة الى ذلك بإعطاء إنذار فوري لوالي عدن او لأي ضابط بريطاني آخر عن أية محاولة من أية دولة للتعرض لبلاد الضبي او ملحقاتها.

المادة الرابعة

ويتعهد الشيخان محمد مثنى بن عاطف جابر وعمرو مثنى عاطف جابر بالأصالة عن نفسيهما وبالنيابة عن ورثتهما وخلفائهما وقبائلهما الى الأبد بعدم التنازل عن تسليم او بيع او رهن او تأجير او التصرف او إعطاء بأي طريقة كانت بلاد الضبي او أي جزء منها في أي وقت كان لأية دولة او حكومة او لأي شخص عدا الحكومة البريطانية.

المادة الخامسة

ويتعهد الشيخان محمد مثنى بن عاطف جابر وعمرو مثنى بن عاطف جابر ايضاً بالأصالة عن نفسيهما وبالنيابة عن ورثتهما وخلفائهما وقبائلهما بأن بينهما الطرق الكائنة داخل بلادهم مفتوحة وان يحميا كل المسافرين الى عدن او العائدين منها بقصد التجارة ولقاء ذلك توافق الحكومة البريطانية على دفع معاش شهري قدره اربعون ريالا.

المادة السادسة

يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعاراً بذلك وقع عليها أدناه وختمها الأشخاص المختصون وذلك في عدن في 11 مارس 1903.

الإمضاءات: الجنرال بي . جي . ميتلند والي عدن

ختم الشيخ محمد مثنى بن عاطف جابر

الشيخ عمرو مثنى بن عاطف جابر

الشهود: الكولونيل أبود المساعد الأول لوالي عدن.

جي . دبليو بري - عبدالله بن عيدروس

علي جعفر (منصب عدن)

الإمضاء - كرزن

نائب الملك وحاكم الهند العام

لقد صدق سعادة نائب الملك وحاكم الهند العام على هذه المعاهدة في سملا في 26 أكتوبر سنة 1903.

لويس داين

سكرتير حكومة الهند - الإدارة الخارجية

معاهدة مع شيخ قبيلة الموسطة التابعة ليافع العليا

3 يوليو سنة 1903

إن الحكومة البريطانية والشيخ علي بن عسكر بن علي قاسم وأخاه الشيخ محسن بن عسكر بن علي قاسم نقيبي الموسطة التابعة ليافع العليا رغبة منهم في ارتباط بعلاقات السلم والصداقة.

فإن الحكومة البريطانية قد سعت وعينت الجنرال بلهام جيمس ميتلند والي عدن لعقد معاهدة لهذا الغرض وان الجنرال بلهام جيمس ميتلند المذكور والنقيبين علي بن عسكر بن علي قاسم ومحسن بن عسكر بن علي قاسم قد اتفقوا على وعقدوا المعاهدة التالية:

المادة الأولى

ستعم الصداقة ويسود السلم جميع العلاقات الكائنة بين البريطانيين وقبائل الموسطة وسيكون لكل من الرعايا البريطانيين وقبائل الموسطة الحق بحرية دخول بلاد الآخر دون ان يلحق بهم أي أذى بل يعاملون باحترام في كل وقت وفي كل مكان - وسيزور نقباء الموسطة (عدن) متى شاؤوا فيعاملون باحترام ويعطون رخصا لحمل أسلحتهم.

المادة الثانية

يوافق النقيبان علي بن عسكر بن علي قاسم ومحسن بن عسكر بن علي قاسم ويعدان بالأصالة عن نفسيهما وبالنيابة عن أقربائهما وورثتهما وخلفائهما وكافة أفراد قبيلتهما بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة او اتفاقية او معاهدة مع أية دولة او حكومة أجنبية إلا بعد اطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك وأوعدا إضافة الى ذلك بإعطاء إنذار فوري لوالي عدن او لأي ضابط بريطاني آخر عن أية محاولة من أية دولة للتعرض لاراضي الموسطة او ملحقاتها.

المادة الثالثة

ويتعهد النقيبان علي بن عسكر بن علي قاسم ومحسن بن عسكر بن علي قاسم بالأصالة عن نفسيهما وبالنيابة عن أقربائهما وورثتهما وخلفائهما وكافة قبيلتهما الى الأبد بأن لا يتنازلا او يسلما او يبيعا او يرهنا او يؤجرا او يتصرفا او يعطيا بأي طريقة كانت بلاد الموسطة وملحقاتها او أي جزء منها لأي دولة او حكومة او أي شخص عدا الحكومة البريطانية.

المادة الرابعة

ويعد النقيبان علي بن عسكر بن علي قسم ومحسن بن عسكر بن علي قاسم إضافة الى ذلك بالأصالة عن نفسيهما وبالنيابة عن أقربائهما وورثتهما وخلفائهما وكافة قبيلتهما بإبقاء كافة الطرق داخل بلادهما مفتوحة وان يحميا كافة المسافرين الى عدن او العائدين منها بقصد التجارة - ولقاء ذلك توافق الحكومة البريطانية على دفع معاش شهري للنقيبين المذكورين ولخلفائهما او خليفتهما قدره خمسون ريالا.

المادة الخامسة

يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعاراً بذلك لقد وقع عليها أدناه وختمها الأشخاص المختصون في عدن في 3 يوليو 1903.

الإمضاءات: الجنرال بي . جي . ميتلند . والي عدن
ختما علي بن عسكر بن علي قاسم ومحسن بن عسكر بن علي قاسم.
الشهود: الكولونيل أبود المساعد الأول لوالي عدن - علي جعفر - عبدالرب سالم.
الإمضاء: كرزن
نائب الملك وحاكم الهند العام
لقد صدق سعادة نائب الملك وحاكم الهند العام على هذه المعاهدة في سملا في 19 أكتوبر 1903.
الإمضاء: لويس داين
سكرتير حكومة الهند - الإدارة الخارجية.

معاهدة مع شيخ قبيلة المفالحة التابعة ليافع العليا

27 أغسطس سنة 1903

إن الحكومة البريطانية وعبدالرحمن بن قاسم السقاف شيخ المفالحة التابعة ليافع العليا رغبة منهما في الارتباط بعلاقات السلم والصداقة.

فإن الحكومة البريطانية قد سعت وعينت الجنرال بلهام جيمس ميتلند والي عدن لعقد معاهدة لهذا الغرض، وإن الجنرال بلهام جيمس ميتلند المذكور والشيخ عبدالرحمن السقاف المشار إليه أعلاه قد اتفقا على ذلك وعقدا المعاهدة التالية:

المادة الأولى

ستعم الصداقة ويسود السلم جميع العلاقات القائمة بين البريطانيين وقبائل المفالحة وسيكون لكل من الرعايا البريطانيين وقبائل المفالحة الحق بحرية دخول بلاد الآخر دون ان يلحق بهم أي أذى بل يعاملون باحترام في كل وقت وفي كل مكان.

وسيزور مشائخ المفالحة عدن متى شاؤوا فيعاملون باحترام ويعطون رخصا لحمل أسلحتهم.

المادة الثانية

ونزولاً عند رغبة عبدالرحمن بن قاسم السقاف تتعهد الحكومة البريطانية بوضع بلاد المفالحة وملحقاتها الكائنة تحت سلطة الشيخ المذكور وداخل حدوده تحت حماية جلالة الملكة الامبراطورة.

المادة الثالثة

يوافق الشيخ عبدالرحمن بن قاسم السقاف ويعد بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن ورثته وخلفائه وكافة قبيلته بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة، او اتفاقية او معاهدة مع أية دولة او حكومة أجنبية، إلا بعد اطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك وأوعد إضافة الى ذلك بإعطاء إنذار فوري لوالي عدن او لأي ضابط آخر عن أية محاولة من أية دولة للتعرض لاراضي المفلحي او ملحقاتها.

المادة الرابعة

يسري ويتعهد الشيخ عبدالرحمن بن قاسم السقاف عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته الى الأبد بأن لايتنازل او يسلم او يبيع او يرهن او يؤجر او يتصرف او يعطي بأي طريقة كانت بلاد المفالحة او ملحقاتها او أي جزء منها لاية دولة او حكومة او لأي شخص عدا الحكومة البريطانية.

المادة الخامسة

ويعد الشيخ عبدالرحمن بن قاسم السقاف إضافة الى ذلك بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته بإبقاء كافة الطرقات داخل بلاده مفتوحة وان يحمي كل المسافرين الى عدن او العائدين منها بقصد التجارة ولقاء ذلك توافق الحكومة البريطانية على دفع معاش شهري قدره أربعون ريالا له ولخلفائه.

المادة السادسة

يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعارا بذلك لقد وقع عليها أدناه وختمها الأشخاص المختصون في الصالح في 27 أغسطس 1903.

الإمضاءات: الجنرال . بي . جي . ميتلند . والي عدن، عبدالرحمن بن قاسم المفلحي.
الشهود: جي ورنفوك مساعد المقيم السياسي، صالح قاسم السقاف المفلحي، ناشر حسين المفلحي، سيد حمود بن حسن (كاتب)
الإمضاء: كرزن
نائب الملك وحاكم الهند العام.
لقد صادق سعادة نائب الملك وحاكم الهند العام على هذه المعاهدة في سملا في 26 أكتوبر سنة 1903.
الإمضاء: لويس داين
سكرتير حكومة الهند - الإدارة الخارجية

معاهدة مع شيخ قبيلة الحضارم التابعة ليافع العليا

26 سبتمبر سنة 1903

إن الحكومة البريطانية ومحسن بن محسن بن غالب شيخ فخيذة الحضارم التابعة ليافع العليا رغبة في الارتباط بعلاقات السلم والصداقة.فإن الحكومة البريطانية قد سعت وعينت الجنرال بلهام جيمس ميتلند والي عدن لعقد معاهدة لهذا الغرض وان الجنرال بلهام جيمس ميتلند المذكور والشيخ محسن بن محسن بن غالب المشار إليه أعلاه قد اتفقا على وعقدا المعاهدة التالية:

المادة الأولى

ستعم الصداقة ويسود السلم جميع العلاقات الكائنة بين البريطانيين وقبائل الحضارم وسيكون لكل من الرعايا البريطانيين وقبائل المفالحة الحق بحرية دخول البلاد الآخر دون ان يلحق بهم أي أذى بل يعاملون باحترام في كل وقت وفي كل مكان - وسيزور مشائخ الحضارم عدن متى شاؤوا فيعاملون باحترام ويعطون رخصا لحمل أسلحتهم.

المادة الثانية

ونزولاً عند رغبة محسن بن محسن بن غالب الحضرمي تتعهد الحكومة البريطانية بوضع بلاد المفالحة وملحقاتها الكائنة تحت سلطته وداخل حدوده تحت حماية جلالة الملكة الامبراطورة.

المادة الثالثة

يوافق الشيخ محسن بن محسن بن غالب الحضرمي ويعد بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة او اتفاقية او معاهدة مع أية دولة او حكومة أجنبية إلا بعد اطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك وأوعدا إضافة الى ذلك بإعطاء إنذار فوري لوالي عدن او لأي ضابط بريطاني آخر عن أية محاولة من أية دولة للتعرض للأراضي الحضرمية او ملحقاتها.

المادة الرابعة

ويتعهد الشيخ محسن بن محسن بن غالب الحضرمي بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته الى الأبد بأن لا يتنازل او يبيع او يسلم او يرهن او يؤجر او يتصرف او يعطي بأي طريقة كانت بلاد الحضارم او ملحقاتها او أي جزء منها لأية دولة او حكومة او لأي شخص عدا الحكومة البريطانية.

المادة الخامسة

ويعد الشيخ محسن بن محسن غالب الحضرمي إضافة الى ذلك بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته بإبقاء كافة الطرقات داخل بلاده مفتوحة وان يحمي كل المسافرين الى عدن والعائدين منها بقصد التجارة - ولقاء ذلك توافق الحكومة البريطانية على دفع معاش قدره مائة وعشرون ريالا له ولخلفائه من بعده.

المادة السادسة

يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعاراً بذلك لقد وقع عليها أدناه وختمها الأشخاص المختصون في الضالع في 26 سبتمبر 1903.

الإمضاءات: الجنرال . بي . جي . ميتلند . والي عدن، محسن بن محسن بن غالب الحضرمي بصمة صالح أحمد
الشهود: جي ورنفورد مساعد الوالي - سيد حمود (كاتب)
الإمضاء: كرزن
نائب الملك وحاكم الهند العام.
لقد صدق سعادة نائب الملك وحاكم الهند العام على هذه المعاهدة في فورت وليم في 31 ديسمبر سنة 1903.
الإمضاء: لويس داين
سكرتير حكومة الهند - الإدارة الخارجية.

معاهدة مع السلطان قحطان بن عمر هرهرة في يافع العليا

31 أكتوبر سنة 1903

إن الحكومة البريطانية والسلطان قحطان بن عمر هرهرة سلطان يافع العليا رغبة منهما في الارتباط بعلاقات السلم والصداقة.

فإن الحكومة البريطانية قد سعت وعينت الجنرال بلهام جيمس ميتلند والي عدن، لعقد معاهدة لهذا الغرض. وان الجنرال بلهام جيمس ميتلند المذكور والسلطان قحطان بن عمر هرهرة سلطان يافع العليا قد اتفقا وعقدا المعاهدة التالية:

المادة الأولى

ستعم الصداقة ويسود السلم جميع العلاقات الكائنة بين البريطانيين وقبائل يافع العليا وسيكون لكل من الرعايا البريطانيين وقبائل يافع العليا الحق بحرية دخول بلاد الآخر دون ان يلحق بهم أي أذى بل يعاملون باحترام في كل وقت وفي كل مكان. وسيزور سلاطين يافع العليا عدن متى شاؤوا فيعاملون باحترام ويعطون رخصا لحمل أسلحتهم.

المادة الثانية

ونزولاً عند رغبة السلطان قحطان بن عمر هرهرة المذكور أعلاه تتعهد الحكومة البريطانية بوضع بلاد يافع العليا وملحقاتها الكائنة تحت سلطته وداخل حدوده تحت حماية جلالة الملكة الامبراطورة.

المادة الثالثة

يوافق السلطان قحطان بن عمر هرهرة ويعد بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة او اتفاقية او معاهدة مع أية دولة او حكومة أجنبية إلا بعد اطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك وأوعد إضافة الى ذلك بإعطاء إنذار فوري لوالي عدن او لأي ضابط بريطاني آخر عن أية محاولة من أية دولة للتعرض للأراضي التابعة ليافع العليا او ملحقاتها.

المادة الرابعة

ويتعهد السلطان قحطان بن عمر هرهرة بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته الى الأبد بأن لا يتنازل او يبيع او يسلم او يرهن او يؤجر او يتصرف او يعطي بأي طريقة كانت بلاد يافع العيا او ملحقاتها او أي جزء منها لأية دولة او حكومة او لأي شخص عدا الحكومة البريطانية.

المادة الخامسة

ويعد السلطان قحطان بن عمر هرهرة إضافة الى ذلك بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته بإبقاء كافة الطرقات داخل بلاده مفتوحة وان يحمي كل المسافرين الى عدن والعائدين منها بقصد التجارة - ولقاء ذلك توافق الحكومة البريطانية على دفع معاش قدره خمسون ريالا له ولخلفائه من بعده.

المادة السادسة

يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعاراً بذلك لقد وقع عليها أدناه وختمها الأشخاص المختصون في الضالع في 21 أكتوبر 1903.

الإمضاءات: الجنرال . بي . جي . ميتلند . والي عدن، السلطان قحطان بن عمر هرهرة.
الشهود: جي ورنفورد مساعد الوالي - السيد حمود بن حسن (كاتب)
السلطان محمد بن منصر هرهرة، الشيخ عبدالرحمن المفلحي
الإمضاء: كرزن
نائب الملك وحاكم الهند العام.
لقد صدق سعادة نائب الملك وحاكم الهند العام على هذه المعاهدة في فورت وليم في 31 ديسمبر سنة 1903.
الإمضاء: لويس داين
سكرتير حكومة الهند - الإدارة الخارجية.

معاهدة مع الشيخ محسن بن فريد بن ناصر اليسلمي العولقي

8 ديسمبر سنة 1903

إن الحكومة البريطانية والشيخ محسن بن فريد بن ناصر اليسلمي التابع للعوالق العليا رغبة منهما في الارتباط بعلاقات السلم والصداقة.

فإن الحكومة البريطانية قد سعت وعينت الجنرال بلهام جيمس ميتلند والي عدن، لعقد معاهدة لهذا الغرض. وان الجنرال بلهام جيمس ميتلند والشيخ محسن بن فريد بن ناصر اليسلمي العولقي المشار إليه قد اتفقا وعقدا المعاهدة التالية:

المادة الأولى

ستعم الصداقة ويسود السلم جميع العلاقات الكائنة بين البريطانيين وقبائل العوالق العليا وسيكون لكل من الرعايا البريطانيين وقبائل المغالحة الحق بحرية دخول البلاد الآخر دون ان يلحق بهم أي أذى بل يعاملون باحترام في كل وقت وفي كل مكان - وسيزور الشيخ المذكور ووجهاء العوالق الآخرون (عدن) متى شاؤوا فيعاملون باحترام ويعطون رخصا لحمل أسلحتهم.

المادة الثانية

ونزولاً عند رغبة الشيخ محسن بن فريد بن ناصر اليسلمي العولقي تتعهد الحكومة البريطانية بوضع بلاد العوالق العليا وملحقاتها الكائنة تحت سلطته وداخل حدوده تحت حماية جلالة الملكة الامبراطورة.

المادة الثالثة

يوافق الشيخ محسن بن فريد بن ناصر اليسلمي ويعد بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة او اتفاقية او معاهدة مع أية دولة او حكومة أجنبية إلا بعد اطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك ووعد إضافة الى ذلك بإعطاء إنذار فوري لوالي عدن او لأي ضابط بريطاني آخر عن أية محاولة من أية دولة للتعرض للأراضي العولقية او ملحقاتها.

المادة الرابعة

ويتعهد الشيخ محسن بن فريد بن ناصر اليسلمي بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته الى الأبد بأن لا يتنازل او يبيع او يسلم او يرهن او يؤجر او يتصرف او يعطي بأي طريقة كانت بلاد العواليق العليا او ملحقاتها او أي جزء منها لأية دولة او حكومة او لأي شخص عدا الحكومة البريطانية.

المادة الخامسة

ويعد الشيخ محسن بن فريد بن ناصر اليسلمي إضافة الى ذلك بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته بإبقاء كافة الطرقات داخل بلاده مفتوحة وان يحمي كل المسافرين الى عدن والعائدين منها بقصد التجارة - ولقاء ذلك توافق الحكومة البريطانية على دفع معاش قدره ستون ريالا له ولخلفائه من بعده.

المادة السادسة

يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعاراً بذلك لقد وقع عليها أدناه وختمها الأشخاص المختصون في عدن في 8 ديسمبر 1903.

الإمضاءات: الجنرال . بي . جي . ميتلند . والي عدن، بصمة الشيخ محسن بن فريد بن ناصر

الشهود: الكولونيل أبود الوكيل السياسي، جي . دبليو بري، مساعد الوالي الإضافي، أبوبكر بن فريد بن ناصر، السيد عبدالله عبدروس زين، علي جعفر.

معاهدة شيخ قبيلة الشعيب السقالدة

5 ديسمبر سنة 1903

إن الحكومة البريطانية والشيخ علي مانع السقلدي شيخ الشعيب رغبة منهما في الارتباط بعلاقات السلم والصداقة.

فإن الحكومة البريطانية قد سعت وعينت الجنرال بلهام جيمس ميتلند والي عدن، لعقد معاهدة لهذا الغرض. وان الجنرال بلهام جيمس ميتلند والشيخ علي مانع السقلدي المشار إليه أعلاه قد اتفقا على ذلك وعقدا المعاهدة التالية:

المادة الأولى

ستعم الصداقة ويسود السلم جميع العلاقات الكائنة بين البريطانيين وأهل الشعيب وسيكون لكل من الرعايا البريطانيين وقبائل الشعيب الحق بحرية دخول بلاد الآخر دون ان يلحق بهم أي أذى بل يعاملون باحترام في كل وقت وفي كل مكان - وسيزور مشائخ الشعيب عدن متى شاؤوا فيعاملون باحترام ويعطون رخصا لحمل أسلحتهم.

المادة الثانية

ونزولاً عند رغبة الشيخ علي مانع السقلدي شيخ الشعيب تتعهد الحكومة البريطانية بوضع بلاد الشعيب وملحقاتها الكائنة تحت سلطته وداخل حدوده تحت حماية جلالة الملكة الامبراطورة.

المادة الثالثة

يوافق الشيخ علي مانع السقلدي ويعد بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة او اتفاقية او معاهدة مع أية دولة او حكومة أجنبية إلا بعد اطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك وأوعد إضافة الى ذلك بإعطاء إنذار فوري لوالي عدن او لأي ضابط بريطاني آخر عن أية محاولة من أية دولة للتعرض لأراضي الشعيب او ملحقاتها.

المادة الرابعة

يتعهد الشيخ علي مانع السقلدي بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته الى الأبد بأن لا يتنازل او يبيع او يسلم او يرهن او يؤجر او يتصرف او يعطي بأي طريقة كانت بلاد الشعيب او ملحقاتها او أي جزء منها لأية دولة او حكومة او لأي شخص عدا الحكومة البريطانية.

المادة الخامسة

ويعد الشيخ علي مانع السقلدي إضافة الى ذلك بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته بإبقاء كافة الطرقات داخل بلاده مفتوحة وان يحمي كل المسافرين الى عدن والعائدين منها بقصد التجارة - ولقاء ذلك توافق الحكومة البريطانية على دفع معاش قدره عشرة ريالات له ولخلفائه من بعده.

المادة السادسة

يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعاراً بذلك لقد وقع عليها أدناه وختمها الأشخاص المختصون في السليك في 5 ديسمبر 1903. الإمضاءات: الجنرال . بي . جي . ميتلند . والي عدن، الشيخ علي مانع السقلدي، الشيخ محسن مانع السقلدي

الشهود: الكولونيل أيود المساعد الأول لوالي عدن، أي حبيب (كاتب المساعد) الكابتن أوبرين مساعد الوالي.

الإمضاء: كرزن نائب الملك وحاكم الهند العام

لقد صدق سعادة نائب الملك وحاكم الهند العام على هذه المعاهدة في فورت وليم في 5 فبراير سنة 1904.

الإمضاء: لويس داين سكرتير حكومة الهند - الإدارة الخارجية

معاهدة مع سلطان العوالق العليا

18 مارس 1904

إن الحكومة البريطانية والسلطان صالح بن عبدالله بن عوض بن عبدالله سلطان العوالق العليا رغبة منهما في الارتباط بعلاقات السلم والصداقة.

إن الحكومة البريطانية قد سعت وعينت الجنرال بلهام جيمس ميتلند والي عدن لعقد معاهدة لهذا الغرض. وان الجنرال بلهام جيمس ميتلند المذكور والسلطان صالح بن عبدالله بن عوض بن عبدالله المشار إليه قد اتفقا على ذلك وعقدا الى المعاهدة التالية:

المادة الأولى/ ستعم الصداقة ويسود السلم جميع العلاقات الكائنة بين البريطانيين وقبائل العوالق العليا وسيكون لكل من الرعايا البريطانيين وقبائل العوالق العليا الحق بحرية دخول بلاد الآخر دون ان يلحق بهم أي أذى بل يعاملون باحترام في كل وقت وفي كل مكان - وسيزور سلاطين العوالق العليا عدن متى شاؤوا فيعاملون باحترام ويعطون رخصا لحمل أسلحتهم.

المادة الثانية/ ونزولاً عند رغبة السلطان صالح بن عبدالله بن عوض بن عبدالله سلطان العوالق العليا تتعهد الحكومة البريطانية بوضع بلاد العوالق العليا وملحقاتها الكائنة تحت سلطته وداخل حدوده تحت حماية جلالة الملكة الامبراطورة.

المادة الثالثة/ يوافق السلطان صالح بن عبدالله بن عوض بن عبدالله العولقي ويعد بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة او اتفاقية او معاهدة مع أية دولة او حكومة أجنبية إلا بعد اطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك وأوعد إضافة الى ذلك بإعطاء إنذار فوري لوالي عدن او لأي ضابط بريطاني آخر عن أية محاولة من أية دولة للتصرف بالأراضي التابعة للعوالق العليا او ملحقاتها.

المادة الرابعة/ ويتعهد السلطان صالح بن عبدالله بن عوض بن عبدالله العولقي بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته الى الأبد بأن لا يتنازل او يبيع او يسلم او يرهن او يؤجر او يتصرف او يعطي بأي طريقة كانت بلاد العوالق العليا او ملحقاتها او أي جزء منها لأية دولة او حكومة او لأي شخص عدا الحكومة البريطانية.

المادة الخامسة/ ويعد السلطان صالح بن عبدالله بن عوض بن عبدالله العولقي إضافة الى ذلك بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته بإبقاء كافة الطرقات داخل بلاده مفتوحة وان يحمي كل المسافرين الى عدن والعائدين منها بقصد التجارة - ولقاء ذلك توافق الحكومة البريطانية على دفع معاش قدره مائة ريال له ولخلفائه من بعده.

المادة السادسة/ يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعاراً بذلك لقد وقع عليها أدناه وختمها الأشخاص المختصون في عدن في 18 مارس سنة 1904. الإمضاءات: الجنرال . بي . جي . ميتلند . والي عدن، ختم السلطان صالح بن عبدالله وإمضاء بالنيابة عن السلطان صالح بن عبدالله.

الشهود: ستوك مساعد الوالي - ج . ي ديليو بري مساعد الوالي - علي جعفر الترجمان الأول بصمات علي بن ناصر، أحمد بن ناصر أم شيبة، إمضاء السيد محمد بن علي منصب الإمضاء: كرزن/ نائب الملك وحاكم الهند العام

لقد صدق سعادة نائب الملك وحاكم الهند العام على هذه الاتفاقية في 23 إبريل سنة 1904.

الإمضاء: لويس داين

سكرتير حكومة الهند - الإدارة الخارجية

معاهدة مع الشريف أحمد بن محسن (بيحان القصب)

29 ديسمبر سنة 1903

إن الحكومة البريطانية والشريف أحمد بن محسن من بيحان القصب رغبة منهما في المحافظة على تقوية العلاقات السلمية والودية الكائنة بينهما.

فإن الحكومة البريطانية قد سعت وعينت الجنرال بلهام جيمس ميتلند والي عدن لعقد معاهدة لهذا الغرض. وان الجنرال بلهام جيمس المذكور والشريف أحمد محسن المشار إليه أعلاه قد اتفقا على ذلك وعقدا المعاهدة التالية:

المادة الأولى

ونزولاً عند رغبة الشريف أحمد محسن تتعهد الحكومة البريطانية بوضع بلاد بيحان القصب وملحقاتها الكائنة تحت سلطته وداخل حدوده تحت حماية جلالة الملكة الامبراطورة.

المادة الثانية

يوافق الشريف أحمد محسن بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة او اتفاقية او معاهدة مع أية دولة او حكومة أجنبية إلا بعد اطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك وأوعد إضافة الى ذلك بإعطاء إنذار فوري لوالي عدن او لأي ضابط بريطاني آخر عن أية محاولة من أية دولة للتعرض للأراضي التابعة لبيحان او ملحقاتها.

المادة الثالثة

ويتعهد الشريف أحمد محسن بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته الى الأبد بأن لا يتنازل او يبيع او يسلم او يرهن او يؤجر او يتصرف او يعطي بأي طريقة كانت بلاد بيحان او ملحقاتها او أي جزء منها لأية دولة او حكومة او لأي شخص عدا الحكومة البريطانية.

المادة الرابعة

يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعاراً بذلك لقد وقع عليها أدناه وختمها الأشخاص المختصون في عدن في 29 ديسمبر 1903.

الإمضاءات: الجنرال . بي . جي . ميتلند . والي عدن، بصمة الشريف أحمد بن محسن.

الشهود: الشيخ سالم بن علي بن نمران المرادي، الشيخ علي بن حسين، الشيخ محمد شياخ بن غنام، الكولونيل أبود المساعد الأول لوالي عدن، جي . دبليو بري المساعد الإضافي، علي جعفر الترجمان الأول - علي ابراهيم الكاتب العربي.

معاهدة مع أمير الضالع

28 نوفمبر سنة 1904

إن الحكومة البريطانية والأمير شايف بن سيف بن عبدالهادي بن حسن حاكم الضالع وملحقاتها رغبة منهما في توثيق عرى الصداقة والعلاقات الودية بينهما منذ أمد بعيد. فإن الحكومة البريطانية قد سعت وعينت الجنرال هنري ماكن مايسون والي عدن لعقد معاهدة لهذا الغرض.

وان الجنرال هنري ماكن مايسون المذكور والأمير شايف بن سيف بن عبدالهادي بن حسن المشار إليه آنفا قد اتفقا على ذلك وعقدا المعاهدة التالية:

المادة الأولى/ ستعم الصداقة ويسود السلم جميع العلاقات الكائنة بين البريطانيين ورعايا أمير الضالع وسيكون لكل من الرعايا البريطانيين وقبائل الضالع الحق بحرية دخول بلاد الآخر دون ان يلحق بهم أي أذى بل يعاملون باحترام في كل وقت وفي كل مكان - وسيزور أمراء ووجهاء الضالع عدن متى شاؤوا فيعاملون باحترام ويعطون رخصا لحمل أسلحتهم.

المادة الثانية/ ونزولاً عند رغبة الأمير شايف بن سيف بن عبدالهادي أمير الضالع تتعهد الحكومة البريطانية بوضع بلاد الضالع وملحقاتها الكائنة تحت سلطته وداخل حدوده تحت حماية جلالة الملكة الامبراطورة.

المادة الثالثة/ يوافق الأمير شايف بن سيف بن عبدالهادي بن حسن بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة او اتفاقية او معاهدة مع أية دولة او حكومة أجنبية إلا بعد اطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك وأوعد إضافة على ذلك بإعطاء إنذار فوري لوالي عدن او لأي ضابط بريطاني آخر عن أية محاولة من أية دولة للتعرض للأراضي التابعة للضالع او ملحقاتها.

المادة الرابعة/ ويتعهد الأمير شايف بن سيف بن عبدالهادي بن حسن بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته الى الأبد بأن لا يتنازل او يبيع او يسلم او يرهن او يؤجر او يتصرف او يعطي بأي طريقة كانت بلاد الضالع او ملحقاتها او أي جزء منها لأية دولة او حكومة او لأي شخص عدا الحكومة البريطانية.

المادة الخامسة/ ويعد الأمير شايف بن سيف بن عبدالهادي بن حسن إضافة على ذلك بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته بإبقاء جميع الطرقات داخل بلاده مفتوحة وان يحمي كل المسافرين الى عدن والعائدين منها بقصد التجارة.

المادة السادسة/ ويتعهد الأمير شايف بن سيف بن عبدالهادي بن حسن ايضاً بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبائله ورعاياه وأتباعه بالمحافظة على الحدود والتي عينتها اللجنة البريطانية التركية المشتركة وعلى الأعمدة المختصة.

المادة السابعة/ ويتعهد الأمير شايف بن سيف بن عبدالهادي بن حسن المذكور أعلاه بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبائله بالمحافظة على السلام والسكينة والأمن داخل حدود الضالع وملحقاتها ويردع قبائله ورعاياه وأتباعه عن إحداث القلاقل في داخل بلاده او خارجها او التعرض للقبائل الخاضعة للحكومة التركية.

المادة الثامنة/ ولقاء هذه التعهدات والمواثيق توافق الحكومة البريطانية على دفع معاش شهري قدره مائة ريال للأمير شايف بن سيف بن عبدالهادي ولخلفائه من بعده.

المادة التاسعة/ ولأجل مساعدته على تنفيذ التعهدات التي تفرضها هذه المعاهدة عليه فإن الأمير المذكور بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن خلفائه يتعهد بإبقاء قوة مؤلفة من خمسين رجلا او أقل حسبما يرى الوالي - وطالما ان الوالي راض عن أنظمة وكفاءة هذه القوة فإن الحكومة البريطانية توافق على دفع مائة ريال شهريا للأمير شايف بن سيف بن عبدالهادي بن حسن ولخلفائه من بعده كمساعدة إضافية لتلك المذكورة في المادة الثامنة أعلاه.

المادة العاشرة/ يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعاراً بذلك لقد وقع عليها أدناه وختمها الأشخاص المختصون في عدن في 28 ديسمبر 1904.

الإمضاءات والتصديق.....

اتفاقية بين والي عدن والسلطان الواحدي في بلحاف حول إنقاذ السفن المحطمة

22 نوفمبر سنة 1905

أنا الموقع أدناه السلطان محسن بن صالح بن ناصر بن عبدالله البلحافي أتعهد بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن ورثتي وحلفائي وبمحض إرادتي وموافقتي بالتمسك بالشروط التالية فيما يتعلق بالمراكب والسفن المحطمة في داخل حدود الواحدي في بلحاف:

-1 إذا تحطمت او طرأ أي عطل او خلل على أي مركب داخل حدود الواحدي المائية فسيعمل السلطان جهده للمحافظة على المراكب والأرواح والبضائع والحاجيات الخاصة بالركاب وبالمركب.

-2 إذا تحطم مركب او طرأ عليه خلل في شواطىء الواحدي وقذفت المياه بأي بضائع او بأدوات خاصة بالمركب الى الشاطىء فعلى الواحدي ان يحافظ على هذه البضائع وان يعيد الثلثين منها الى أصحابها ويأخذ الثلث الباقي كمكافأة على أتعابه.

-3 إذا قذفت مياه البحر بأي بضائع او بأي مركب او جزء منه الى شواطىء الواحدي في (بلحاف) فيلزم البحث عن مالك ذلك المركب او البضائع فإذا عرفت بمدة شهر واحد فيجب إعادة ثلثي البضائع او الحاجيات وإبقاء الثلث لقاء أتعاب جمعها والمحافظة عليها وإذا لم يظهر صاحب البضائع بمدة شهر فيستولي سلطان بلحاف على كافة البضائع الموجودة.

-4 إذا تحطم أي مركب على شواطىء الواحدي فيتبع نفس القاعدة او يعاد ثلثا الحطام الى صاحب المركب ويحتفظ سلطان بلحاف بالثلث الباقي لقاء أتعابه واهتمامه.

-5 إذا جنحت أي سفينة وإنما لم تتحطم وكان باستطاعة ربانها وبحارتها إخراجها ثانية الى الماء بدون مساعدة فلا يسمح لأحد بالتدخل في شؤونها وإذا احتاج ربانها لأية مساعدة فيلزم إسداؤها له مكافأة يصير الاتفاق عليها بصورة ودية بشرط ان لا تزيد عن عشر قيمة السفينة.

-6 لا يسمح بمس حاجيات وأدوات البحارة والركاب الفقراء او يتقاضى أي أجرة عليها.

-7 وإذا قذفت أي مسلوكات الى الشاطىء فلا يسمح بأخذ أكثر من 25 في المائة عليها.

-8 وإذا كانت السفينة المحطمة وحمولتها تخص الحكومة البريطانية او أية حكومة اخرى معاهدة للحكومة البريطانية فلا يجوز مسها او تقاضي أي رسوم عليها ويلزم الاكتفاء بالمكافأة التي تعينها الحكومة.

لقد أمضى السلطان محسن بن صالح البلحافي هذه الوثيقة في حضوري. في عدن في 21 نوفمبر سنة 1905

الإمضاء: الكابتن هنكوك.

معاهدة حماية مع السلطان الواحدي في بلحاف

13 نوفمبر سنة 1905

إن الحكومة البريطانية والسلطان محسن بن صالح بن عبدالله الواحدي ورغبة منهما في المحافظة على تقوية العلاقات السلمية والودية الكائنة بينهما.

فإن الحكومة البريطانية قد سعت وعينت الجنرال هنري مكن مايسون والي عدن لعقد معاهدة لهذا الغرض. وان الجنرال هنري مكن مايسون المذكور ومحسن بن صالح بن عبدالله المشار إليه أعلاه قد اتفقا وعقدا المعاهدة التالية:

المادة الأولى

نزولاً عند رغبة السلطان محسن بن صالح بن عبدالله تتعهد الحكومة البريطانية بوضع بلحاف وملحقاتها الكائنة تحت سلطته وداخل حدوده تحت حماية جلالة الملكة الامبراطورة.

المادة الثانية

يوافق السلطان محسن بن صالح بن عبدالله بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وخلفائه وكافة قبيلته بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة او اتفاقية او معاهدة مع أية دولة او حكومة أجنبية إلا بعد اطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك وأوعد إضافة الى ذلك بإعطاء إنذار فوري لوالي عدن او لأي ضابط بريطاني آخر عن أية محاولة من أية دولة للتعرض للأراضي التابعة لبلحاف او ملحقاتها.

المادة الثالثة

ويتعهد السلطان الواحدي المشار إليه أعلاه بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته الى الأبد بأن لا يتنازل او يبيع او يسلم او يرهن او يؤجر او يتصرف او يعطي بأي طريقة كانت بلاد بلحاف او ملحقاتها او أي جزء منها لأية دولة او حكومة او لأي شخص عدا الحكومة البريطانية.

المادة الرابعة

يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعاراً بذلك لقد وقع عليها أدناه وختمها الأشخاص المختصون في عدن في 13 نوفمبر 1905.

الإمضاء: الكابتن إتش - إم. مايسون والي عدن - السلطان محسن بن صالح الواحدي سلطان بلحاف

الشهود:

إمضاء:

اتفاقية الرجاعية مع سلطان العبادل

25 سبتمبر 1906

لقد حضر أمام السلطان أحمد فاضل في 7 شعبان 1324 الموافق 25 سبتمبر سنة 1906 كل من الشيخ سالم باعبدالله الرجاعي وأولاده قميطي، سلام، أمين، عبدالله، صالح باعوض، محمد حيدرة، صالح بن أحمد، صالح باراجح، عبدوبا سالم، صالح بن أحمد، مجد باراجح، علي أم توم، عبد وصغير، مع أقربائه حيدرة باحسن أم حجر حيدرة باسعيد وصال سيف وتعهدوا بأن يكونوا مسؤولين عن اي خسارة تلحق بالقوافل في طريق الرجاع - وان الشيخ سالم باعبدالله وأولاده وأقرباءه يتعهدون بإرجاع كل ما يفقده أصحاب القوافل او المسافرون او كل ما يسرق منهم وبإنزال العقاب في المعتدين وان يكونوا كلهم بمثابة جند السلطان أحمد فضل في الرجاع ويتحملون مسؤولية كل ما يلحق بالبلاد وبالمسافرين من أذى.

ويتعهد السلطان أحمد فضل بمساعدة الشيخ سالم باعبدالله وان يعطيه نقوداً وأسلحة وأطعمة لمقاومة أي فرد من أقربائه او أولاده الذي يعاكسه وإخضاع كل من يخالف ويخل بالأمن سواء كان من أهل رجاع وساكني الرجاع او أحد أقربائه.

ويتعهد الشيخ سالم باعبدالله الرجاعي وأولاده وأقرباؤه إضافة الى ذلك أمام السلطان أحمد فضل بأنهم سيمنعون أي عدو لسلطان لحج ووالي عدن من دخول أم رجاع او المرور فيها وإذا حاول ذلك العدو المرور فسيرميه أهل الرجاع بالنار.

وإذا خالف أهل الرجاع أيا من الشروط المذكورة أعلاه فللسلطان الحق في معاقبتهم وانهم تعهدوا ووافقوا على المحافظة على الشروط هذه بحضور الشهود الموقعين أدناه.

الإمضاء: أحمد فضل محسن - سلطان لحج

الشهود: السلطان محمد عبدالكريم محسن، السلطان سلام بن عبدالله محسن، كتب هذا وشهد عليه السيد محمد بن علي زين جعفر منصب الوهط.

اتفاقية مع شيخ أهل قطيب

يونيو سنة 1915

إن الحكومة البريطانية وشيخ أهل قطيب رغبة منهما في المحافظة على تقوية العلاقات السلمية والودية بينهما والعمل على تأمين الطرقات يوافقان على ما يأتي:

المادة الأولى

ستعم الصداقة ويسود السلام جميع العلاقات الكائنة بين البريطانيين وأهل قطيب وسيكون لكل من الرعايا البريطانيين وقبائل أهل قطيب الحق بحرية دخول بلاد الاخر دون ان يلحق بهم أي أذى بل يعاملون باحترام في كل وقت وفي كل مكان وسيزور مشائخ ووجهاءٍ أهل قطيب عدن متى شاؤوا فيعاملون باحترام ويعطون رخصاً لحمل أسلحتهم.

المادة الثانية

ويعد الشيخ محمد صالح الأخرم المذكور آنفا بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وقبائله وأتباعه بإبقاء جميع الطرقات داخل بلاده مفتوحة وان يحمي كل المسافرين الى عدن او العائدين منها بقصد التجارة ويتعهد شيخ أهل قطيب بأن لا يفرض عشورات على البضائع المارة في بلاده زيادة عن عشرانات عن حمول الجمل الواحد وان يستلم ذلك في لحج ويوافق على جباية هذه الضريبة في أي مكان آخر.

المادة الثالثة

وإذا قام الشيخ محمد صالح الأخرم بتنفيذ هذه المواد المذكورة أعلاه كليا بصدق وإخلاص فإن والي عدن بالنيابة عن الحكومة البريطانية يوافق على دفع مرتب شهري قدره خمسون ريالاً له ولخلفائه من بعده وذلك بواسطة صاحب العظمة سلطان العبادل.

المادة الرابعة

ولأجل مساعدته على تنفيذ التعهدات التي تفرضها عليه هذه الاتفاقية الودية يعطى الشيخ محمد صالح الأخرم 25 بندقية فرنسية ومائة رصاصة مع كل بندقية وتوافق الحكومة البريطانية على بيعه عقب ذلك كميات كافية من الرصاص.

المادة الخامسة

يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعاراً بذلك لقد وقعنا عليها أدناه وختمناها في عدن في 23 يونيو 1915.

الإمضاء: الجنرال دي . جي . ال شو والي عدن . الشيخ محمد صالح الأخرم الكولونيل اتش . اف . جاكون المساعد الأول لوالي عدن.

اتفاقية مع شيخ الحواشب

سبتمبر سنة 1914

إن الحكومة البريطانية وسلطان الحواشب رغبة منهما في المحافظة على تقوية العلاقات السلمية والودية بينهما والعمل على تأمين الطرقات يوافقان على ما يأتي:

المادة الأولى

ستعم الصداقة ويسود السلام جميع العلاقات الكائنة بين البريطانيين ورعايا الحواشب. وسيكون لكل من الرعايا البريطانيين وقبائل الحواشب الحق بحرية دخول بلاد الاخر دون ان يلحق بهم أي أذى بل يعاملون باحترام في كل وقت وفي كل مكان وسيزور سلاطين ووجهاء الحواشب (عدن) متى شاؤوا فيعاملون باحترام ويعطون رخصاً لحمل أسلحتهم.

المادة الثانية

ويعد السلطان علي مانع الحوشبي المذكور آنفا بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وقبائله وأتباعه بإبقاء جميع الطرقات داخل بلاده مفتوحة وان يحمي كل المسافرين الى عدن او العائدين منها بقصد التجارة ويتعهد السلطان المذكور ايضاً بأن لا يفرض عشورات على البضائع المارة في بلاده إلا بعد الاستحصال على موافقة والي عدن.

المادة الثالثة

وإذا قام السلطان علي مانع الحوشبي بتنفيذ المواد المذكورة أعلاه كليا بصدق وإخلاص فإن والي عدن بالنيابة عن الحكومة البريطانية يوافق على دفع مبلغ شهري قدره أربعة وستون ريالاً له ولخلفائه من بعده إضافة الى المعاش الشهري المقرر له البالغ مائة وستة وثلاثين ريالاً بموجب المعاهدة المعقودة بين محسن بن علي الحوشبي والحكومة البريطانية في 16 أغسطس 1895.

المادة الرابعة

ولأجل مساعدته على تنفيذ التعهدات التي تفرضها عليه هذه الاتفاقية تعهدالسلطان علي بن مانع المذكور آنفا بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن ورثته وخلفائه بوضع حاميات في المطلع والطنان، او في أماكن إخرى على الطرقات كما تقتضي الضرورة ولإبقاء قوة مؤلفة من خمسين رجلا او أقل حسبما يرى الوالي وستقدم له الحكومة البريطانية خمسين بندقية فرنسية ومائة رصاصة مع كل بندقية لتسليح الحامية المذكورة. وتوافق الحكومة البريطانية على بيعه عقب ذلك كميات كافية من الرصاص لنفس الغرض.

المادة الخامسة

يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعاراً بذلك لقد وقعنا عليها أدناه وختمناها في عدن في 24سبتمبر 1914.

إمضاء: الجنرال جاي . اي . بل . والي عدن، السلطان علي مانع.

الشهود: الكولونيل حاكوت المساعد الأول للوالي - علي جعفر رئيس التراجمة

تجددت في عدن في 11 فبراير 1920.

الشهود: محمد سالم الترجمان الثاني.

الإمضاء: الجنرال جاي . إم . ستيورات والي عدن . السلطان علي مانع.

إتفاقية مع شيخ ا هل العلوي

يوليو سنة 1914

إن الحكومة البريطانية وشيخ أهل علي رغبة منهما في المحافظة على تقوية العلاقات السلمية والودية بينهما والعمل على تأمين الطرقات يوافقان على ما يلي:

المادة الأولى

ستعم الصداقة ويسود السلام جميع العلاقات الكائنة بين الريطانيين ورعايا آل علي وسيكون لكل من الرعايا البريطانيين وقبائل آل علي الحق بحرية دخول بلاد الآخر دون ان يلحق بهم أي أذى بل يعاملون باحترام في كل وقت وفي كل مكان وسيزور مشائخ ووجهاء آل علي (عدن) متى شاؤوا فيعاملون باحترام ويعطون رخصاً لحمل أسلحتهم.

المادة الثانية

ويعد الشيخ علي ناشر العلوي المذكور آنفا بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وقبائله وأتباعه بإبقاء جميع الطرقات داخل بلاده مفتوحة وان يحمي كل المسافرين الى عدن او العائدين منها بقصد التجارة ويتعهد الشيخ المذكور ايضاً بأن لا يفرض عشورا على البضائع المارة في بلاده زيادة عن اثني عشر في المائة عن حمولة الحمل الواحد وان يستلم ذلك في لحج ويوافق على جباية هذه الضريبة في أي مكان آخر غير لحج.

المادة الثالثة

وإذا قام الشيخ علي ناشر العلوي بتنفيذ المواد المذكورة أعلاه وبصدق وإخلاص فإن والي عدن بالنيابة عن الحكومة البريطانية يوافق على دفع مرتب شهري قدره خمسة وعشرون ريالاً له ولخلفائه من بعده إضافة الى المعاش الشهري المقرر له البالغ خمسة وعشرين ريالاً الذي منحته إياه الحكومة البريطانية بموجب المعاهدة المعقودة بين شايف بن سعيد العلوي والحكومة البريطانية في 16 يوليو سنة 1895 ويستمر دفع هذا المبلغ له بواسطة سلطان العبادل.

المادة الرابعة

ولأجل مساعدته على تنفيذ التعهدات التي تفرضها عليه هذه الاتفاقية تعهد الشيخ علي ناشر العلوي المذكور آنفا بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن ورثته وخلفائه بوضع حامية مؤلفة من عشرين رجلاً او أقل من ذلك حسبما يرى الوالي في عدن وستقدم له الحكومة البريطانية 15 بندقية فرنسية ومائة رصاصة مع كل بندقية لتسليح الحامية المذكورة وتوافق الحكومة على بيعه عقب ذلك كميات باقية من الرصاص لنفس الغرض.

المادة الخامسة

يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعاراً بذلك لقد وقع عليها أدناه وختمها في التواهي عدن في 15 يوليو 1914. الكولونيل إتش . اف . جاكون . والي عدن بالنيابة الشيخ علي ناصر. الشهود: جي . دلونا - رئيس الإدارة. علي جعفر - رئيس التراجمة.

معاهدة تجدد معاهدة سابقة بين السلطنة القعيطية والسلطنة الكثيرية وتشترك فيها بريطانيا

سنة 1918م

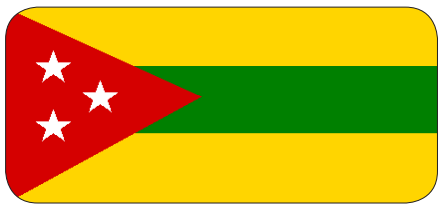

صاحب السمو السلطان القعيطي سلطان الشحر والمكلا بالنيابة عن نفسه وعن ورثائه وخلفائه والسلطان الكثيري سلطان سيئون بالنيابة عن سلاطين عائلة آل عبدالله الكثيري وورثائهم وخلفائهم.

1 - حباً منهما في ان يحافظا ويقويا علاقات المودة الموجودة بينهما من زمن طويل ورغبة في تنمية الثقة المتبادلة بينهما في إصلاح بلادهم. فقد ارتضوا ان يجددوا المعاهدة التي تمنح التعاون المتبادل وغير ذلك من الأمور بين السلطان القعيطي سلطان الشحر والمكلا وسلاطين ابن عبدالله الكثيري التي نفذت في 27 شعبان سنة 1336 الموافق 9 جون سنة 1918 على الشروط التالية يرتضي السلطان القعيطي سلطان الشحر والمكلا من جهة واحدة وبلاد السلطان الكثيري من الجهة الاخرى المحددة أدناه في الشرط الثاني والثالث والرابع - بينما تبقى دولتين منفصلتين كل واحدة تحت سلطانها تكون اقليماً واحداً يعرف بحضرموت وهي تعلقات الدولة البريطانية وان السلطان القعيطي هو السلطان الأول للإقليم المذكور.

2 - يقر السلطان القعيطي سلطان الشحر والمكلا بأن سلاطين آل عبدالله الكثيري هم سلاطين الشنافر وبأن عائلة آل عبدالله الكثيري يحكمون في داخل حضرموت على مدن وقرى سيئون وتريم والعرى ومريمة وغيل بن يمين وصار الاعتراض بأن تتخذ الشنافر الآتي ذكرهم تابعو السلطان عائلة آل عبدالله الكثيري وهم آل عمرو وآل عامر والفخاذ آل كثير والعوامر آل ضال باجرى وآل جابر وما شملته حدودهم وهي معروفة مشهورة.

3 - يتعهد السلطان القعيطي سلطان الشحر والمكلا عن نفسه وورثائه وخلفائه بأن يقر ويعترف وبالحقوق والسيطرة لسلاطين عائلة آل عبدالله الكثيري وورثائهم وخلفائهم على دولة الكثيري (سيئون) وعلى المدن والقرى المذكورة أعلاه وبأن ايضاً لن يعترض لهما في أي أمر كان. وانهم سلاطين مستقلون في بلادهم المعينة في الشرط الثاني.

4 - يقبل السلطان الكثيري سلطان سيئون عن سلاطين عائلة آل عبدالله الكثيري وورثائهم وخلفائهم بأنهم لن يعترضوا بأي طريقة كانت في حكومة المكلا للدولة القعيطية بالشحر والمكلا وما شملته من مدن وقرى وقبائل حضرموت ما عدا المدن والقرى المذكورة في الشرط الثاني وان ليس لهم سيطرة في التدخل في بلدان اخرى.

5 - يكرر التأكيد ويرتضي السلطان الكثيري سلطان سيئون بالنيابة عن سلاطين عائلة آل عبدالله الكثيري بأن المعاهدة المنعقدة بين الحكومة البريطانية والحكومة القعيطية في سنة 1888 رابطة لهم وكأنهم جعلوها بأنفسهم ويرتضون بأن يمتثلوا لشروطها بأمانة ويرتضي كل الفريق المتعاقد في المعاهدة الحالية بأنهم سيطلعون بعضهم بعضا على جميع الأمور ذات المصلحة المتبادلة بين السلطان القعيطي سلطان الشحر والمكلا والسلطان الكثيري سلطان سيئون عن سلاطين عائلة آل عبدالله الكثيري بمثل هذا التعاون الذي تراه حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة ضرورياً إذا شاء على ان يوقفا الفتن في الحال والاستقبال حالاً وان ينهيا ويعفيا عن كل ما سلف وان لا يصير من احدهما انتقام او مطالبة في عرض يرتضيان ان يحافظا في المستقبل على الأمان في السبل القائمة في حدودهم المعروفة واجراء العدالة طبقاً للشريعة واحترامهم السادة العلوية وإسعاف المظلوم وإقامة العدالة العامة.

6 - يقبل السلطان القعيطي سلطان الشحر والمكلا والسلطان الكثيري سلطاناً يساعدان بعضهم معاً إذا حصل خلاف على رعاياهم وأصحابهم ومن تعلق بهم او على شريف او عابر سبيل او قاصر يد - ويقبلان بأن يحافظا على أرواح وأموال بعضهم بعضا ورعاياهم وكل من لم يكن مجرماً ولاذ بهم في حدودهم والمعروفة وان يعاملوهم بالعدل والإنصاف كمعاملتهم لغيرهم من أصحابه.

7 - يرتضا المذكورون بأن تكون الحرية للمنطقة للتجارة منتشرة في دولتهم وان لا يكون أي تمييز في تحصيل او تعيين الضرائب بين الأشخاص الذين هم رعايا أحد السلطانين او رعايا الاخر.

8 - إذا يرغب أحد السلطانين المذكورين أعلاه ان يزور الاخر ينبغي ان يخبر بمراده حتى يكون الاستعداد لمقابلته بالاحترام الواجب ويحتاج ان لا يزيد في أي حالة كانت مقدار المعسكر عن خمسين نفرا اتقاء حدوث الفتنة بين العسكر.

9 - السلطان القعيطي سلطان الشحر والمكلا والسلطان الكثيري سلطان سيئون بالنيابة عن سلاطين آل عبدالله الكثيري يقبلان بالسوية على ان يعاونا بعضهم بعضا في أي تدبير فيه صلاح حضرموت ورقيها.

10 - ومناصرة للشروط المذكورة أعلاه تجتهد حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة ان تصلح جميع المخاصمات الناشئة في المستقبل بين السلطان القعيطي سلطان الشحر والمكلا والسلطان الكثيري سلطان سيئون من تاريخ إمضاء هذه المعاهدة بالتحكيم بواسطة والي محمية عدن او نائبه.

يسري مفعول هذه المعاهدة المعقودة بثلاث صور طبق الأصل باللغتين العربية والإنجليزية من هذا اليوم.

حررت في 9 شهر جون سنة 1918م.

حررت في 27 شهر شعبان سنة 1336 هـ.

معاهدة استشارة بين حكومة صاحبة الجلالة المملكة المتحدة والسلطان علي عبدالكريم سلطان لحج

17 نوفمبر سنة 1952

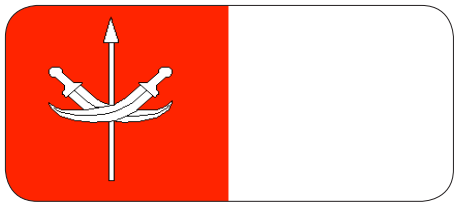

حيث ان حكومة صاحبة الجلالة في المملكة المتحدة وصاحب العظمة السلطان علي عبدالكريم بن فضل العبدلي سلطان لحج راغبان في زيادة تعزيز التزامات معاهداتهما وفي توثيق العلاقات الودية الموجودة منذ القدم بين حكومة صاحبة الجلالة وسلطان لحج.

وحيث ان السلطان علي عبدالكريم بن فضل العبدلي سلطان لحج الآنف الذكر راغب في تحسين بلاد السلطنة اللحجية وفي الإعلان عن عزمه في الحكم بالرشاد والعدل وفقاً للدستور اللحجي وحيث ان حكومة صاحبة الجلالة مستعدة لمساعدته بنصائحها فإن حكومة صاحبة الجلالة في المملكة المتحدة قد اختارت وعينت توم هيكنبوتام الحائز على لقب سير من الدرجة الممتازة بوسام القديسين ميخائيل وجورج ولقب رفيق من الدرجة الممتازة بوسام الامبراطورية الهندية ولقب ضابط في الدرجة الممتازة لوسام الامبراطورية والي وقائد عدن ومحمياتها لإبرام معاهدة لهذا الغرض.

والمذكور توم هيكنبوتام والمذكور السلطان علي عبدالكريم بن فضل العبدلي قد اتفقا وأبرما المواد التالية:

المادة الأولى

تتعهد حكومة صاحبة الجلالة لرغبة السلطان علي عبدالكريم بن فضل العبدلي الآنف الذكر بأن تشمل منطقة سلطنة لحج وجميع ملحقاتها الداخلة تحت سلطة وحكم السلطان المذكور برعاية وحماية صاحبة الجلالة الملكة.

المادة الثانية

يجب ان يسود السلام والصداقة بين حكومة صاحبة الجلالة وسلطان لحج ويجب ان يكون رعايا صاحبة الجلالة ورعايا سلطان لحج والتابعون له كل منهم حراً في دخول مناطق الاخر بمقتضى قوانين هذه المناطق. ويجب ان يتمتعوا بحماية القانون تامة. الذي يجب على انفسهم ان يحترموه في جميع الأزمنة والأمكنة.

المادة الثالثة

السلطان علي عبدالكريم بن فضل العبدلي الآنف الذكر يوافق ويعد أصالة عن نفسه وورثته وخلفائه على السلطنة ان يمتنع عن الدخول في أية مراسلات سياسية او اتفاق او معاهدة مع أية دولة او حكومة أجنبية إلا بعلم حكومة صاحبة الجلالة.

ويعد كذلك بأن يخطر حالاً والي عدن او نائبه عن محاولة أية دولة اخرى للتدخل في بلاد سلطنة لحج او ملحقاتها.

المادة الرابعة

يلتزم السلطان علي عبدالكريم بن فضل العبدلي المذكور عن نفسه وورثته وخلفائه على السلطنة ان أي جزء من أراضي سلطنة لحج وملحقاتها لن يسلم او يباع او يرهن او يؤجر او يتصرف فيه بأي صورة اخرى في أي وقت لأية دولة او لرعايا دولة بمقتضى سياسة الأراضي التي تتخذ بين وقت واخر بالتشاور مع والي عدن.

المادة الخامسة

يتعهد السلطان علي عبدالكريم بن فضل العبدلي المذكور بأمانة وإخلاص أصالة عن نفسه وورثته وخلفائه على السلطنة ان يراعي جميع المعاهدات والاتفاقات والوعود التي دخل هو نفسه او اسلافه مع حكومة صاحبة الجلالة او ممثليهم.

المادة السادسة

السلطان علي عبدالكريم بن فضل العبدلي المذكور يتعهد أصالة عن نفسه وعن ورثته وخلفائه على السلطنة في جميع الأوقات ان يتعاون تعاوناً تاماً مع حاكم عدن وسيقبل نصحه في جميع المسائل المتعلقة بسعادة وتقدم بلاد السلطنة اللحجية وملحقاتها شرط ان لا ينقض أي شيء في هذه المعاهدة بأي طريقة من حق السلطان إذ رغب في مخاطبة وزير مستعمرات صاحبة الجلالة.

المادة السابعة

تتعهد حكومة صاحبة الجلالة بالمثل ان تراعي جميع المعاهدات والاتفاقيات والوعود التي دخلت الحكومة البريطانية او نائبها مع السلطان علي عبدالكريم بن فضل العبدلي سلطان لحج او اسلافه وان تعاونه وورثته وخلفاءه على السلطنة بالنصح للغرض المذكور أعلاه.

المادة الثامنة

حررت المعاهدة الحاضرة بالإنجليزية والعربية وكلا النصين لهما نفس الاعتبار ولكن في حالة أي خلاف في تفسير أي جزء من المعاهدة سوف يرجع الى النص الإنجليزي.

المادة التاسعة

يسري مفعول هذه المعاهدة، عندما يكون كل من الطرفين المتعاقدين قد أنبأ الاخر بموافقته وتأكد من إبلاغ ذلك النبأ الى الاخر بالموافقة.

ووقعت هذه المعاهدة في عدن من نسختين وبحضور الشهود وضع الطرفان المعنيان اختامهما وإمضاءهما في يومنا الاثنين السابع عشر من شهر نوفمبر عام اثنين وخمسين وتسعمائة وألف ميلادية.

بحضور: توم هيكنبوتام.

الوالي والحاكم العام البريطاني بالنيابة عن حكومة صاحبة الجلالة المتحدة.

/ علي عبدالكريم فضل./ سلطان لحج بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن ورثته وخلفائه على السلطنة.

المعاهدة المعقودة بين السلطان الكثيري وبريطانيا

بما ان حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والسلطان جعفر بن منصور الكثيري سلطان سيئون يرغبان ان يقويا العلائق الودية الكائنة بين حكومة جلالته - والسلاطين آل عبدالله الكثيري من زمن طويل.

وبما ان السلطان الكثيري جعفر بن منصور الكثيري يرغب في تقدم وترقية مملكته، وبما ان حكومة جلالة الملك ترغب في تأييده وتقوية سلطة ومقام السلطان.

البند الأول

تقبل حكومة جلالة الملك المتحدة ان تعين مستشاراً مقيماً للسلطان والسلطان يرتضي لأجل سعادة مملكته ان يقبل نصيحته في جميع الأمور ما عدا المسائل المتعلقة بالديانة والعادة الإسلامية.

البند الثاني

تعترف حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة بحق سلاطين سيئون في تعيين خلفائهم عرضة لموافقة حكومة جلالة الملك في كل حالة يعني تعيين خلف.

المادة الثالثة

ويتعهد السلطان الواحدي المشار إليه أعلاه بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته الى الأبد بأن لا يتنازل او يبيع او يسلم او يرهن او يؤجر او يتصرف او يعطي بأي طريقة كانت بلاد بلحاف او ملحقاتها او أي جزء منها لأية دولة او حكومة او لأي شخص عدا الحكومة البريطانية.

المادة الرابعة

يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعاراً بذلك لقد وقع عليها أدناه وختمها الأشخاص المختصون في عدن في 13 نوفمبر 1905.